



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق خلال الفترة 2012-2016

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

◀ مريم باي

إعداد الطلبة:

◀ زكي بولعظام

◀ سعيد شيرير

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	جمال لطرش
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	محمد بوطلاعة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	مريم باي

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أولا يكون الشكر لله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم ويسر لنا أمورنا طيلة مشوارنا الدراسي

ووفقتنا لإتمام هذا العمل فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

والحمد لله حتى يرضى والحمد لله اذا رضي وله الحمد ربي بعد الرضى.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لو يشكر الله "

ويأتى الفضل بعد الله لأستاذة المشرفة " باي مريم "

التي نشكرها جزيل الشكر على كل ما قدمته لنا دون أن ننسى كل أعضاء اللجنة الموقرة.

وأخيرا نتقدم بكل عبارات الشكر والثناء لكل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل

من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة، جزاكم الله كل خير.

شكرا جزيلاً

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أعز الناس وأقربهم إلي "الوالدين الكريمين"

وكل أفراد عائلتي

وكذلك إلى صديقتي العزيز الذي شاركني هذا العمل "شريف سعيد"

وإلى كل من عرفتهم في مشواري الدراسي

وأخص بالذكر أعضاء "الفوج الثاني"

سنة ثانية ماستر "إدارة مالية"

زكي

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلي كل أم رحلت عن هذا العالم الفاني...

إلى كل أم اختطفتها المنون على بساط الرحيل، فطارت بلا جناحان

... "أمي الحبيبة" ...

رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه.

إلى من أضاء دربي نحو مستقبلي وبث نور جوانحي إلى من كد وعانى وبذل الغالي وأعطى الكثير

... "أبي الحبيب" ...

أطال الله في عمرك وجعل لك نوراً يضيء في الحياة.

إلى روح أخي الطاهرة "حمزة" رحمة الله عليه

إلى القلب الطاهر البريء، سندي في الحياة أخي "بلال"

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهم بذكراهم فؤادي إلى "أخواتي" كل واحدة باسمها

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم

وخاصة طلبة إدارة مالية ماستر دةعة 2018،

وأخص بالذكر أعضاء المجموعة المشانبة كل باسمه.

إلى كل الأصدقاء والأقارب والأهل والأحباب

وأخص بالذكر صديقي وزميلي في العمل "زكي بولعظام".

إلى كل من أضاء بعلمه عقل خيره، أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء، وبرحابته العارفين.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي.

إلى كل من تصفح مذكرتي بعدي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	شكر وتقدير
III-II	الإهداء
VI-V	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة المختصرات
XIV	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة
28-1	الفصل الأول: مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
2	تمهيد
10-3	المبحث الأول: ماهية الأداء
3	المطلب الأول: مفهوم ومكونات الأداء
5	المطلب الثاني: أنواع ومجالات الأداء
8	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء
17-11	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي
11	المطلب الأول: عموميات حول الأداء المالي
13	المطلب الثاني: مفاهيم حول عملية تقييم الأداء المالي
14	المطلب الثالث: الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي ومراحلها
27-18	المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي
18	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات التقليدية
24	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة
28	خلاصة الفصل
53-29	الفصل الثاني: قائمة التدفقات النقدية
30	تمهيد
39-31	المبحث الأول: تقديم قائمة التدفقات النقدية
31	المطلب الأول: ظهور وتطور مفهوم قائمة التدفقات النقدية

فهرس المحتويات

35	المطلب الثاني: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية
36	المطلب الثالث: استخدامات وأغراض قائمة التدفقات النقدية
52-40	المبحث الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية
40	المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية
43	المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية
51	المطلب الثالث: عيوب ومزايا قائمة التدفقات النقدية
53	خلاصة الفصل
74-54	الفصل الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق
55	تمهيد
62-56	المبحث الأول: شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق
56	المطلب الأول: التطور التاريخي لمجمع سونلغاز
58	المطلب الثاني: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق
73-63	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق خلال الفترة 2016-2012
63	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق باستخدام المؤشرات التقليدية
69	المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق باستخدام المؤشرات الحديثة
74	خلاصة الفصل
77-75	خاتمة
84-78	قائمة المراجع
105-85	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
27	مقارنة بين المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي	01-01
33	مقارنة بين الميزانية وجدول سيولة الخزينة	01-02
46	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة	02-02
49	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة	03-02
52	أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة	04-02
63	نسبة السيولة العامة	01-03
64	نسبة السيولة السريعة	02-03
64	نسبة السيولة الجاهزة	03-03
65	نسبة صافي الربح إلى المبيعات	04-03
65	العائد على الاستثمار	05-03
66	نسبة المديونية الكاملة	06-03
66	نسبة الاستقلالية المالية	07-03
67	معدل دوران الذمم المدينة	08-03
67	متوسط فترة التحصيل	09-03
68	رأس المال العامل الصافي الاجمالي	10-03
68	مؤشر الخزينة	11-03
69	الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي	12-03
70	القدرة على التمويل الذاتي	13-03
71	القيمة السوقية المضافة	14-03
71	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	15-03
72	العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي	16-03
73	العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	17-03
73	نسبة تغطية فوائد الديون	18-03

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
60	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للتوزيع	01-03
62	مختلف المديريات الجهوية لمؤسسة سونلغاز توزيع الشرق	02-03

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	أصل الاختصار
FRNG	Fonds de roulement net
BFR	Besoin en fonds de roulement
TN	Trésorerie nette
CAF	La capacité d'autofinancement
ETE	Excédent de trésorerie
FTD	Flux de trésorerie disponible avant impôt
EVA	Economic value added
MVA	Market value added
CFROI	Return on cash flow on investment
ACPA	American institute of certified public accountants
SEC	US Securities exchange commission
FASB	US Financial accounting standards board
IASC	International accounting standards committee

قائمة الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
95-86	الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق خلال الفترة (2016-2012)	01
100-96	حساب النتائج حسب الطبيعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق خلال الفترة (2016-2012)	02
105-101	جدول سيولة الخزينة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق خلال الفترة (2016-2012)	03

مقدمة

عرفت المؤسسات الاقتصادية في الآونة الأخيرة جملة من التغيرات والتطورات المتسارعة ذات تأثير على نمو المؤسسات واستقرارها، حيث ألزمت هذه التغيرات الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية لمعرفة الوضع المالي للمؤسسات بالنسبة لمستعملي المعلومات المالية، فهم يهتمون بالأداء المالي للمؤسسة وما تعلن عنه في صورة معلومات محاسبية ومالية بهدف الحكم على وظيفتها المالية.

يعتبر الأداء المالي من المقومات والركائز الأساسية للمؤسسات الاقتصادية حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقا، ويعتبر الأداء المالي من أكثر الأنواع استخداما لقياس أداء المؤسسة لامتيازه بالاستقرار والثبات والمساهمة في توجيه المؤسسات نحو مسار أفضل وصحيح.

ويجدر الذكر أن التحليل المالي أداة تمكن المؤسسات الاقتصادية من تقييم أدائها المالي وتوقع ما ستكون في عليه في المستقبل، وقد تختلف الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على الهدف من التقييم فهناك تقييم بواسطة مؤشرات تقليدية وتقييم بواسطة مؤشرات حديثة، ولكن بغض النظر عن أسلوب التقييم المستخدم فإن تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الميزانية وحساب النتائج قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة باعتبارهما تعدان على أساس الاستحقاق.

فالبرغم من أهمية الميزانية وحساب النتائج لأغراض التقييم، فإن جدول سيولة الخزينة يعتبر أيضا من الكشوف المالية التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات بشكل واسع من قبل المحللين والمدراء الماليين والمؤسسات المالية والمصرفية، ولكن بغض النظر عن الجهة التي تستخدم هذه القائمة فإن أهدافها جميعا تبقى واحدة وهي معرفة مصادر النقد وطرق استخدامه، وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها توضح الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة وبيان طبيعة هذا التدفق داخليا كان أو خارجيا.

وبتبني الجزائر النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية المستمد من معايير المحاسبة الدولية فهي مطالبة بتقديم خمسة كشوف مالية من بينها جدول سيولة الخزينة التي تهدف إلى مساعدة مستخدمي الكشوف المالية في وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على خلق السيولة وتوضيح دخول وخروج السيولة المتاحة لدى المؤسسة، وكذلك اعطاء معلومات مالية تفيد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

1- الإشكالية:

من خلال ما سبق وسعيا لتحقيق أهداف الدراسة يمكن طرح التساؤل الرئيس لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق؟

بالإضافة إلى التساؤل الرئيس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

- ما هو مفهوم قائمة التدفقات النقدية، وما هي أهميتها؟

- كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

2- فرضيات البحث: ولإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية التالية:

تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع في معرفة مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة مقارنة بالقوائم المالية الأخرى وذلك من خلال ترجمة المعلومات المالية المستخرجة من القائمة خلال السنوات محل الدراسة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للشرق.

4- أهداف البحث:

- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- التعرف على قائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها ومعرفة مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛
- توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مالية لمستخدمي القوائم المالية تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة وضعيتها المالية.

5- أسباب اختيار البحث:

- هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:
- الاهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالمالية؛
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات السابقة لها؛
- موضوع يعطي نظرة عامة حول الأداء المالي وطريقة تقييمه بواسطة مؤشرات الأداء المالي المستمدة من قائمة التدفقات النقدية.

6- منهج البحث:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة بغرض معالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي الموافق للدراسة النظرية، أما فيما يخص الجانب التطبيقي اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للشرق.

7- الدراسات السابقة:

1- دراسة الباحث ضويفي حمزة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة

الجزائر، 3، 2015:

والموسومة ب" فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي " وقد هدفت إلى بيان فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات وأثرها على الأداء المالي والتمثلة أساسا في كفاءة الوظيفة المالية للمؤسسة وقدرتها على تعبئة الموارد المالية والتي استخلصت مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين جودة المعلومات والأداء المالي.

2- دراسة الباحثة ميساء محمد سعد أبو تمام، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2013:

هدفت هذه الدراسة والموسومة بـ "مدى ادراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الابداعية على قائمة التدفق النقدي" إلى التعرف على نطاق المحاسبة الابداعية في قائمة التدفقات النقدية، وذلك بالتعرف على ممارسات وأساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية من خلال الدراسة الميدانية في الشركات الصناعية، ومن بين النتائج التي أشارت إليها الدراسة وجود تأثير لاستخدام ممارسات وأساليب المحاسبة الابداعية وملائمة بيانات قائمة التدفقات النقدية.

3- دراسة الباحث بن خليفة حمزة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012:

جاءت هذه الدراسة بعنوان "دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة" ووضحت أن قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتهدف إلى توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها، والتي صنفتم حسب المعيار الدولي رقم (07) التدفقات النقدية إلى ثلاث أنشطة رئيسية: تشغيلية، استثمارية وتمويلية، ومن بين النتائج التي أشارت إليها هذه الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية وبدون القوائم المالية الأخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين، بمعنى أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا عن القوائم المالية الأخرى.

4- دراسة الباحث محمد يوسف الهباش، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2006:

هدفت هذه الدراسة التي تحمل عنوان " استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية" إلى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات والعوائد المحاسبية وتحديد أكثر تلك المقاييس قدرة وأفضلها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ومن بين النتائج المستخرجة من هذه الدراسة أن العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية التقليدية علاقة قوية ومعنوية إحصائية، في حين كانت العلاقة بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية البديلة علاقة ضعيفة بشكل عام.

8- صعوبات البحث:

- حداثة الموضوع ونقص الدراسات التي تتكلم عنه.

9- هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث فصول يمكن عرضها كما يلي:

الفصل الأول: تناول مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الأداء، أما المبحث الثاني خصص إلى الأداء المالي، في حين المبحث الثالث تناول مؤشرات تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني: ويتعلق بقائمة التدفقات النقدية والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لتقديم قائمة التدفقات النقدية، أما بالنسبة للمبحث الثاني قد خصص لعرض قائمة التدفقات النقدية.

الفصل الثالث: هو عبارة عن دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق لمعرفة مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، ثم التطرق إلى عملية تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة ومؤشرات قائمة التدفقات النقدية.

الفصل الأول:

مؤشرات الأداء المالي في

المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

يشكل موضوع الأداء حيزا هاما ضمن اهتمام الباحثين والمختصين باعتباره القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الادارة والمساهمين، فمعظم البحوث والدراسات في مجال نظرية الادارة والمالية تسعى الى ايجاد الآليات والنماذج والنظريات الادارية القادرة على تقييم وتحسين الأداء وتحقيق فعاليته وجعل الأداء الأمثل سمة تميز المؤسسة عن غيرها بتحقيق الأهداف والغايات المسطرة بناء على خطط وسياسات وبرامج توضح وترسم للمؤسسة كيفية ادارة مواردها المالية بالشكل الأمثل والرشيد، معتمدة في تقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في تحليل وضعيتها المالية.

وسنتناول من خلال هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء

يعد الأداء مفهوما هاما بالنسبة للمؤسسة بشكل عام، ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية، فضلا من كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف المؤسسات، والذي يتمحور حوله وجود المؤسسة من عدمه، فالجميع يبحث عن الارتقاء بأداء مؤسساتهم.

المطلب الأول: مفهوم ومكونات الأداء

يعتبر الأداء من ابرز المفاهيم التي حضت بالاهتمام من طرف الباحثين والمسيرين، حيث توجد له عدة تعاريف سنبرز أهمها في مطلبنا هذا مع ذكر مكوناته الرئيسية.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

يستخدم مصطلح الأداء على نطاق واسع في ميدان الأعمال، ورغم ذلك من الصعب إعطاء تعريف بسيط ومحدد له حيث: يعود الأصل اللغوي لكلمة الأداء إلى الكلمة الإنجليزية "TOPER FORME" وتعني أنجز عمل ضخما، قام بوظيفة أو مهمة معينة، أدى واجبا.¹

ويعرف الأداء على أنه " المخرجات والأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة"²، كما يعرف على أنه " دالة لكافة أنشطة المؤسسة، فهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها، وهو الفعل التي تسعى كافة الأطراف في المؤسسة لتعزيزه"³، وعرف (AKHER KHEN) الأداء على أنه " تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة"⁴.

وبناء على ما ذكرنا سابقا نستنتج أن الأداء هو المرادف الذي يعبر عن مدى تحقيق الأهداف المرجوة من خلال تأدية عمل ما أو تنفيذ مهمة للاستخدام الأمثل للموارد.

الفرع الثاني : مكونات الأداء

يضم الأداء مكونين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها، وعليه سنقوم بتحليل وتفصيل هذين المصطلحين الهامين:

أولا: الفعالية

ينظر الباحثون في علم التسيير إلى الفعالية على أنها أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة.

¹ -DICTIONARY EL MOUNGED, ENGLICHE ARABIC, SECOND EDITION, LIBRARIES ORIENTOR, BEIRUT, 1997,P619

² -توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص 03.

³ -وائل محمد صبحي الدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 39.

⁴ -الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 218.

1- **تعريف الفعالية:** هي " القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الامكانيات المستخدمة في ذلك، فالفعالية تهدف فقط إلى قياس مدى تحقيق الأهداف أي أنها تختص ببلوغ النتائج"¹ وتعرف الفعالية على أنها "مؤشر لمدى تحقيق الأهداف"² كما تعرف على أنها " قدرة المؤسسة على تأمين الموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف محددة"³، وعليه فإن:

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{قيمة المخرجات الفعلية} \times 100}{\text{قيمة المخرجات المتوقعة}}$$

2- **قياس الفعالية:** تقاس الفعالية عادة باستخدام طريقتين⁴:

2-1- **الطريقة الأولى:** تعتمد في القياس على عنصري النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، ومن ثم:

$$\text{الفعالية (نسبة)}: \text{RP} \div \text{RM}$$

حيث:

- RM: النتائج المحققة.

- RP: النتائج المتوقعة.

وهي تسمح بالحكم على درجة تحقيق الأهداف.

2-2- **الطريقة الثانية:** تتبنى هذه الطريقة في القياس عاملي الإمكانيات المستخدمة والإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة، ومن ثم:

$$\text{الفعالية (نسبة)} = \text{Mp} \div \text{Mm}$$

حيث:

- Mm: الإمكانيات المستخدمة.

- Mp: الإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة.

ثانياً: الكفاءة

تتميز الكفاءة شأنها شأن أغلب مصطلحات العلوم الإنسانية والاجتماعية بعدم الاتفاق بين الكتاب والباحثين حول تعريفه، ومن ثمة فلا غرابة إن وقفنا على حالة التقاطع بين هذا المصطلح وبعض المصطلحات الأخرى المستخدمة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مثل: الإنتاجية، والمردودية،... الخ.

¹ - عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص 127.

² - وصفي الكساسبة، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 81.

³ - حسين الحريم، إدارة المنظمات، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 98.

⁴ - الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص ص 227-228.

1- تعريف الكفاءة:

الكفاءة هي: "القدرة على استغلال الموارد استغلالاً صحيحاً لتحقيق الأهداف"¹، وتعرف الكفاءة على أنها: "العلاقة بين حجم الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية وحجم الانتاج الذي يمكن أن تحققه هذه العملية"²

2- قياس الكفاءة : تقاس الكفاءة وفق المعادلة التالية:

$$\text{الكفاءة (نسبة)} = \text{Mr} \div \text{Rm} =$$

$$= \text{المخرجات} \div \text{المدخلات}$$

حيث:

- Rm: النتائج المحققة (الأهداف المحققة)؛
 - Mr: الموارد المستخدمة (الوسائل المستعملة)، هذه النسبة تقيس لنا الكفاءة المتحصل عليها.
- كما يمكن أن تقاس الكفاءة وفقاً لما يلي:

$$\text{الكفاءة (نسبة)} = \text{Mp} \div \text{Rp} =$$

حيث:

- Rp: هي النتائج المتنبأ بها؛
- Mp: الموارد المتنبأ استخدامها لتحقيق النتائج المتنبأ بها.

المطلب الثاني: أنواع ومجالات الأداء

للأداء عدة أنواع ومجالات والتي تختلف وتختلف في المؤسسات متمثلة في عدة معايير وميادين والتي يمكن تقسيمها كل حسب طبيعة نشاطه.

الفرع الأول: أنواع الأداء

يمكن تصنيف الأداء وفقاً لمجموعة من المعايير كما يلي:

أولاً : حسب معيار الشمولية

حسب معيار الشمولية الذي قسم الأداء الى:³

1- **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلا أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو...

¹ - طه علي نابل، دور التدريب في تحسين كفاءة الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 97، جامعة الأنبار، 2013، ص 123.

² - طارق الحاج، فليح حسن، الاقتصاد الإداري، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 240.

³ - عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية : مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001، ص 89.

2- الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة.

ثانيا: حسب معيار المصدر

ينقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى نوعين¹:

1- الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

1-1- الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

1-2- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

1-3- الأداء المالي: ويمكن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية وموارد مادية.

2- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.

ثالثا: حسب معيار الطبيعة

وفق هذا المعيار ينقسم الأداء إلى²:

1- الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها.

2- الأداء الاجتماعي: يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخلها، ويصعب قياس الأداء الاجتماعي بمقاييس الكمية المتاحة، ولتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها.

3- الأداء التكنولوجي: يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

4- الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى.

¹- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوايل بسكرة (2000-2002)، مذكرة تخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2002، ص 17.

²- المرجع نفسه، ص 22.

رابعاً: حسب معيار الوظيفة

ينقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى¹:

- 1- **أداء الوظيفة المالية:** يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.
- 2- **أداء الوظيفة الإنتاجية:** يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، ونتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.
- 3- **أداء وظيفة البحث و التطوير:** يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على مؤشرات عدة منها: التنوع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، وكذلك قدرتها على الاختراع والابتكار.
- 4- **أداء وظيفة الأفراد:** يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون عمله وتمكنه من إنجازها وأداء مهامه بنجاح.

الفرع الثاني: مجالات الأداء

تختلف مجالات الأداء وفق منهج منشآت الأعمال، وتعرض المراجع العلمية أكثر من مجال للأداء يمكن عرضها فيما يلي:

- 1- **ميدان الأداء المالي:** وهو الميدان المتعلق بالجانب المالي وهو وصف لوضع الوحدة الاقتصادية الآن، وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إلى هذا الوضع من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات، ويعتقد 'Harrison et john' أن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المنظمة، فضلا عن ما يؤشره من نقاط قوة داخلية ويؤكد الكاتبان على أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أن المنظمة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المنظمات والتي تعاني من الأداء المالي المتردي، ويدعم هذا المنطلق 'Waddock Graves' إذ يعتبر أن الأداء المالي يتيح للمنظمة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة، ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم، وتستخدم لقياسه النسب والمؤشرات المالية كالسيولة والربحية وغيرها من النسب التي تتيح للوحدة الاقتصادية معرفة نقاط قوتها وضعفها فضلا عن معرفة موقعها السوقي مقارنة بالوحدات الاقتصادية.²
- 2- **ميدان الأداء المالي و العملياتي:** يمثل ميدان الأداء المالي والعملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المنظمات، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يجري الاعتماد على مقاييس ومؤشرات تشغيلية في الأداء

¹ - المرجع السابق، ص ص 19-20.

² - حسن الحسيني فلاح، مؤيد عبد الرحمان النوري، إدارة البنوك، دار وائل، عمان، الاردن، 2000، ص 234.

كالحصة السوقية، تقديم منتجات جديدة، نوعية المنتج، الخدمة المقدمة، فاعلية العملية التسويقية، الإنتاجية، وغيرها من المقاييس. ويرى 'Macme Namin' أن الاعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المنظمة، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس بمقاييس أداء غير مالية لبناء نظام قياس فعال في المنظمة، وضمن هذا التوجه، يعتقد 'Eil sworth' بأنه إذا أهتم المدير بالأداء الكلي والشامل للمنظمة، فإنه سيكون أكثر ميل لخلق التوازن بين الاهتمامات العملياتية والمالية، ويرى 'Venkatramanet Rama Nujam' أن الاعتماد على المؤشرات العملياتية، يعد ميدان للأداء الذي يستخدم في أغلب البحوث الإدارية الاستراتيجية الحديثة.¹

3- ميدان الفاعلية التنظيمية: ومضمون هذا الميدان التأكيد على القدرة على العمل وتحقيق الأهداف، ويمكن قياسها من خلال معرفة النمو في صافي الربح، وهامش الربح، ومعدل العائد عن الاستثمار ورضا العاملين، وتوجهات المديرين واستيعاب نشأة للتطور والابداع التقني وغيرها من المقاييس.²

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك العديد من العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة، قد يكون البعض منها داخل المؤسسة وبعضها الآخر خارجي:

الفرع الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء

تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الإيجابية أو التقليل من آثارها السلبية، تتميز هذه العوامل بكثرتها وبالتالي صعوبة حصرها، التداخل فيما بينها، التفاوت من حيث درجة تأثيرها والتحكم فيها ونتيجة لذلك تم تجميعها في مجموعتين رئيسيتين هما:³

1- العوامل التقنية: تتمثل العوامل التقنية في:

- نوع التكنولوجيا؛
- نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال؛
- الموقع الجغرافي للمؤسسة وتصميمها من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات؛
- نوعية المنتج، شكله، الغلاف؛
- مدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات المستهلكين؛
- التناسب بين طاقتي الإنتاج والتخزين في المؤسسة؛

¹- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية، منظور منهجي كامل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 481-484.

²- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2011، ص 94.

³- السعيد بريش، نعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص 298.

- نوعية المواد المستعملة في عملية الإنتاج.
- 2- العوامل البشرية: ويمكن توضيحها فيما يلي:
- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس؛
- مستوى تأهيل أفراد المؤسسة ومدى التوافق بين المؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة؛
- أنظمة المكافآت والحوافز؛
- العلاقة بين العمال والإدارة؛
- نوعية المعلومات.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء

هناك عدة عوامل خارجية تؤثر على الأداء منها¹:

- 1- العوامل الاقتصادية: تتمثل في مجموعة العوامل الاقتصادية التي تحيط بالمؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي... فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة، كحالة تلك التي يركز نشاطها على تصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي، وكذلك الأسواق و المنافسين.
- 2- العوامل الاجتماعية: تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات، من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الارتباط بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر:
 - النمو الديموغرافي؛
 - فئات العمر، الأقسام الاجتماعية.
 ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للتجارة داخل المؤسسة، كإرسال منتج جديد و استهداف حصة من السوق.
- 3- العوامل السياسية و القانونية: من بين هذه العوامل نذكر: الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الخارجية، انتشار الأحزاب السياسية، المنظومة القانونية، أحكام وقرارات المحاكم.
- 4- العوامل التكنولوجية: تمثل هذه العوامل عنصر بالغ الأهمية ضمن متغيرات الدالة التي تربط المؤسسة بعوامل محيطها ذلك لأن نوعية التكنولوجيا التي تستخدمها تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، تحديد نوعية المنتجات، تحديد كيفية معالجة المعلومات مما يساهم كله في تدنية أو تعظيم مستويات الأداء، وعليه يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها، وتقييمها، وتحديد آثارها سواء بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها أو إلى الصناعات الأخرى التي تؤثر على مستقبلها، بل إن دورها لا

¹ - عبد المالك مزهود، مرجع سبق ذكره، ص 93.

ينحصر في المتابعة بل يتعدى إلى تشجيع بحوث التطوير والتنمية على المستوى الداخلي لها من أجل أن تكون سبابة إلى الإبداع والاختراع وبالتالي التحسين الدائم لمختلف أنشطتها سواء كانت تقنية أو تسييرية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

بعد التطرق إلى مفهوم الأداء في المؤسسة وتغطية بعض جوانبه لمعرفة مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته، ومراحله والعوامل المؤثرة فيه ومؤشراته.

المطلب الأول: عموميات حول الأداء المالي

يعد الأداء المالي هاما وضروريا لأي مؤسسة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها وهذا لارتباطه بالجانب المالي، الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة في المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، ويعد الأداء المالي بأنه وصف لوضع المؤسسة الآن وتحديد للاتجاهات التي تستخدمها للوصول اليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.¹

ويعرف الأداء المالي: " مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة".²

كما يعرف على أنه: "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء القيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجدول الملحقه مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تنتمي إليها المؤسسة".³

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية دراسة الأداء المالي في متابعة ومعرفة طبيعة نشاط المؤسسة والظروف المالية والاقتصادية المحيطة به، بالإضافة إلى المساعدة في اجراء عملية التحميل والمقارنة وتقييم البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية.⁴

¹ - علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2009، ص 251.

² - عبد الغني دادن، محمد الأمين كاسي، الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005، ص 304.

³ - صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 90.

⁴ - علا نعيم عبد القادر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 251.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي¹:

أولاً: الهيكل التنظيمي هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات، وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي تنتج عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

ثانياً: المناخ التنظيمي هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملاءمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.

ثالثاً: التكنولوجيا هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقاً للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها و تطويره بهدف الملاءمة بين التقنية والأداء.

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم، دار الحامد، الأردن، 2010، ص ص 48-50.

رابعاً: الحجم يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلباً فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، و إيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات.

المطلب الثاني: مفاهيم حول عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الموضوعات الرئيسية في الفكر الإداري، والذي يشتمل على جملة من الاجراءات التي تتخذها المؤسسة، وذلك للتأكيد على أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية.

الفرع الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني " تقديم حكم له قيمة على ادارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً".¹

ويعرف تقييم الأداء المالي على أنه " مجموعة من الاجراءات التي تساعد على تجميع ومراجعة ومشاركة واعطاء واستخدام المعلومات المتجمعة من أجل تحسين الأداء".²

كما يعرف على أنه " سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة، أو نشاط جزئي تقوم به الادارة لتحقيق هدف معين".³

ويعرف تقييم الأداء المالي أيضاً بأنه " مفهوماً ضيقاً لأداء المؤسسة بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة".⁴

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في الأهمية التالية:⁵

- إن تقييم الأداء يتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛

¹ - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 38.

² - مدحت محمد أبو نصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص 125.

³ - مجيد كرخي، الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 31.

⁴ - نصر حمود مزان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، الأردن، 2015، ص 173.

⁵ - جاب الله الشريف، دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،

2009-2008، ص 85.

- يوضح العلاقة التبادلية بين المشروعات والالتزام بها؛
- يساعد على تحقيق قيام المؤسسة بوضعها بأفضل كفاءة ممكنة؛
- ترتبط أهمية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط على كافة المستويات في المؤسسة؛
- توضح سير العملية الإنتاجية؛
- تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمؤسسة سواء ما تعلق بالإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الأفراد؛
- تحديد معايير الجودة للإنتاج على أساس المواصفات المحددة للمنتج.

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي

- يوجد العديد من الأهداف لتقييم الأداء كما يلي:¹
- الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
 - الكشف عن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها؛
 - تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يطلع به، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء الوحدة؛
 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة؛
 - تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع في قطاع معين وصولاً إلى التقييم الشامل؛
 - تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتهما في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العملية البعيدة عن المزاجية والتقديرية الغير واقعية.

المطلب الثالث: الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي ومراحلها

تبنى عملية تقييم الأداء المالي على أركان أساسية تقوم أساساً على وضع خطة توضح فيها أهداف المؤسسة بناءً على تنبؤاتها المستقبلية ومن ثم معرفة درجة تحقيق هذه الأهداف من خلال المقارنة بين الخطة الموضوعية والنتائج المحققة.

الفرع الأول: الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي

ترتكز عملية تقييم الأداء المالي على الأركان الأساسية التالية:²

¹ - مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007، ص 32.

² - أمارة محمد يحيى عاصمي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص ص 79-80.

أولاً: وجود أهداف محددة مسبقاً (المعايير)

من المؤكد أن عملية تقييم الأداء المالي لا توجد إلا بوجود أهداف محددة مسبقاً، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد و ضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقاً يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

ثانياً: قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية، ويجب توفر عاملين مدرين للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير أو اتخاذ القرارات.

ثالثاً: مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير بتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ من النتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة أخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، وإن وجود صفوف مدربة على المحاسبة والإحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات، وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعية.

رابعاً: اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحدداً بوضوح نوع التصحيح المطلوب، أخذاً في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

الفرع الثاني: المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل نذكرها فيما يلي¹:

أولاً: الحصول على خطاب التكلفة: يعتبر الحصول على خطاب التكلفة للقيام بعملية تقييم الأداء مرحلة هامة وضرورية، نظراً لأنها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، بالإضافة إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات ويلاحظ في هذا الشأن ما يلي:

¹- حمزة ضويفي، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي مع دراسة ميدانية : لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص ص 128-130 .

- عندما تستند مهمة التقييم إلى جهة خارجية، سواء كان شخصا خبيرا أو مكتبا استشاريا فإن خطاب التكلفة يحتل أهمية كبيرة، نظرا لأنه يحدد نطاق عمل المحلل المالي ويحدد حقوقه المالية والمسؤوليات المترتبة عليه بموجب هذا الخطاب، الذي يمثل اتفاقية بين المحلل والجهة التي طلبت هذا التقييم.

- عندما تستند مهمة تقييم الأداء إلى موظف أو وحدة ادارية داخلية تتبع الجهة التي تحتاج إلى تقييم، في هذه الحالة يكون خطاب التكلفة بمثابة مرجع يبين له حدوده ووظيفته وأهدافه، وبمن يتصل في الجهة التي يعمل فيها، بحيث يستطيع مباشرة عمله دون المعوقات.

ثانيا: جمع المعلومات المطلوبة لتحقيق الأهداف: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة عن نشاط المؤسسة وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر الحصول على المعلومات الأساسية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى ما يمكن للمحلل الحصول عليه من مصادر أخرى خارجية كالمسوق المالية.

ثالثا: تحليل ودراسة البيانات المتعلقة بالنشاط: حيث يتم الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية المعروفة لتحديد مدى الترابط بين تلك البيانات التي يفترض ان يتوفر فيها حد معين من الموثوقية، ثم تأتي عملية التحليل المالي من خلال تحديد المتغيرات والعلاقات بين البيانات والارقام الموجودة في القوائم المالية بإظهار اسباب النجاح والفشل، كما يعتبر اداة لكشف مواطن الضعف والقوة في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر في الاداء.

رابعا: التقييم وتحديد الانحرافات: بعد تحديد المعايير بشكل واضح وملاءم يأتي دور الخطوة الثانية والتي لا تقل أهميتها عن سابقتها، وهي مرحلة تقييم الاداء الفعلي ونتائجه، عن طريق قياس العمل الذي تم انجازه، ومقارنته بمعيار التقييم.

يتم في هذه المرحلة متابعة الاداء، وقياسه وفق المعايير الموضوعية له، فهذه المرحلة تتضمن تطبيق المعايير الموضوعية على الاداء الفعلي، للتعرف على درجة مطابقتها للمعايير الموضوعية ويتم قياس درجة أو الانحراف واتجاهه بين الاداء الفعلي والمعايير الموضوعية، أي أن هذه المرحلة تتضمن الأنشطة التالية:

- قياس النتائج الفعلية للأداء بناء على ما تم فعلا، أو توقع هذه النتائج بناء على المعايير الموضوعية، والهدف من ذلك تحديد الانحرافات عن هذه المعايير؛

- السعي من أجل ايجاد البيانات والمعلومات الى الشخص المسؤول عن معرفة الانحرافات لتتم معالجتها بالشكل والوقت المناسبين.

خامسا: التوصل إلى الاستنتاجات: أما فيما يخص الاستنتاجات والتوصيات فتعتبر موضوع مهم جدا خاصة اذا علمنا أن التقييم المالي لا يطلب لذاته وأنه مهما اتبع فيه من اساليب متقدمة وعلمية لا يفي بالشكل الكثير الا اذا انتهى باستنتاجات دقيقة وتم الوصول الى التوصيات والاقتراحات والحلول المناسبة.

وتتضمن هذه الخطوة تفسير العلاقات التي تم الحصول عليها في المرحلة السابقة وذلك بغرض الوقوف على مدى سلامة السياسات المالية السائدة والمركز المالي للمؤسسة، وامكانيات التطور المتوفرة.

سادسا: إعداد التقرير النهائي: يعتبر التقرير الأساس الذي تعتمد عليه الفئات المختلفة التي يخدمها مثل ادارة المؤسسة، المقرضين، المستثمرين... الخ، ويكون التقرير موجه عادة إلى مجلس الادارة أو إلى الشركاء ولهذا نجده وسيلة ادارية لنقل المعلومات من مستوى إلى آخر، وفي مجال تقييم الأداء المالي فهو وسيلة لنقل نتيجة عملية التقييم من الجهة المكلفة بالتقييم إلى الشخص أو الجهة التي قامت بتكليفه بهذه المهمة، والتقرير " هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها".

المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي

إن استخدام النسب المالية لأغراض لقياس وتقييم أداء المؤسسات قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار إلى درجة يمكن معها القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات على أداء المؤسسات ومراكزها المالية بدون استخدام النسب والمؤشرات المالية بصورة أو بأخرى.

وتعد المؤشرات المالية من أهم أدوات التحليل المالي شيوعاً واستخداماً في قياس وتقييم الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة من خلال إجراء مقارنات بين النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة والنسب والمالية لمؤسسات مماثلة، كما وتمكن النسب والمؤشرات المالية من مقارنة أداء المؤسسة ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة بهدف تحديد وتقييم اتجاهات الأداء لديها.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات التقليدية (النسب المالية)

تعتبر النسب المالية من أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتي تعرف على أنها: "عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة"¹، وتتمثل النسب المالية في:

أولاً: نسب السيولة:

تعتبر هذه المجموعة من النسب المالية المهمة للغاية لأنها تختص بقياس حجم السيولة النقدية في المؤسسة ومعرفة ما إذا كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل، وهكذا فهي أداة جيدة للرقابة على حركة التدفقات النقدية منها وإليها، والتي نذكر منها ما يلي²:

1- نسبة السيولة العامة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في المستقبل القريب على تغطية مطالبات الدائنين قصيرة الأجل، وتحسب نسبة التداول بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة.

الأصول المتداولة

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

تعتبر نسبة السيولة العامة المؤشر الرئيسي والأفضل للتنبؤ بمدى تغطية مطالبات الدائنين على المدى القصير بموجودات يتوقع تحويلها إلى نقد وبسرعة معقولة، ولذلك فهي الطريقة الأكثر استخداماً لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ولتوضيح ما سبق يمكن القول أنه إذا كانت نسبة التداول أكثر من واحد صحيح، فإن ذلك يعني أن الموجودات المتداولة تزيد عن المطلوبات المتداولة، أي أن هناك هامش

¹ - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 83.

² - علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 81 82.

أمان يغطي تلك الالتزامات المالية قصيرة الأجل، كما أن النسبة العالية تدل على أن سيولة المؤسسة عالية ومقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل تعتبر أيضا كبيرة، وهكذا كلما كانت نسبة التداول عالية كان ذلك أفضل.

2- نسبة السيولة السريعة:

وتعرف أيضا بنسبة الاختبار الحامضي السريعة وتحسب بعد خصم المخزون والمبالغ المدفوعة مقدما من الموجودات المتداولة وتقسيم الباقي على المطلوبات المتداولة:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{المبالغ المدفوعة مقدما})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وبما أن المخزون السلعي هو أقل الموجودات المتداولة قابلية للتحويل إلى سيولة نقدية، فهو أكثر عرضة للخسارة من بين الموجودات المتداولة الأخرى، لذلك فإن قياس قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على بيع المخزون يعتبر أمرا مهما، ويعكس كفاءتها في إدارة السيولة بشكل فعال.

3- نسبة النقدية وشبه النقدية:

نسبة النقدية وشبه النقدية = الأصول المتداولة النقدية وشبه النقدية / الخصوم المتداولة

إذا كانت النسبة مساوية أو تزيد عن الواحد الصحيح يكون مؤشرا على افراط المؤسسة في توفير السيولة.¹

4- صافي رأس المال العامل: ويمكن قياس صافي رأس المال العامل باستخدام المعادلة التالية:

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

وهذا المقياس غير مفيد عند مقارنة أداء بعض المؤسسات لبعضها البعض وإنما يكون مفيد لغايات الرقابة الداخلية في المؤسسة وعند الحصول على دين طويل الأجل فغالبا ما تتضمن اتفاقية القرض حدا أدنى من صافي رأس المال العامل الذي يجب أن تحافظ عليه المؤسسة، هذا الشرط يحمي الدائنين عن طريق اجبار المؤسسة بالاحتفاظ بسيولة جيدة.²

ثانيا: نسب الربحية

يعتبر الربح من الأهداف الأساسية للمشاريع الصغيرة إلى جانب الأهداف الأخرى، مثل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر الربح مقياسا لمدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه على المدى القصير والبعيد لضمان استمرارية المشروع، وتوجد عدة نسب للربحية، أو تعتمد هذه النسب على عاملين:

¹ - سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، الطبعة الأولى، دار الرياء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص 220.

² - مؤيد عبد الرحمن الدوري، نورالدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 72.

إما على العلاقة بين الربح والمبيعات، أو على العلاقة بين الربح والاستثمارات المتاحة للمشروع، ومن بين هذه النسب¹:

1- نسبة مجمل الربح الى المبيعات:

يتم حساب نسبة مجمل الربح إلى المبيعات وفق الصيغة التالية

$$\text{نسبة مجمل الربح إلى المبيعات} = \text{مجمّل الربح} / \text{صافي المبيعات.}$$

والمقصود بصافي المبيعات هو المبيعات مطروحا منها: مردودات المبيعات وخصم المبيعات ومسحوبات المبيعات، وتقيس هذه النسبة مدى نجاح السياسات الانتاجية للمشروع فيما يتعلق بكفاءة استخدام عناصر الانتاج، ويتأثر بحجم المبيعات، كما يتأثر أيضا بالسياسات الادارية والتمويلية في تحديد الأسعار التي تحدد قيمة عوامل الانتاج كتدفقات مالية خارجة من المشروع إلى الغير وأسعار السلع المنتجة والمباعة التي تمثل التدفقات النقدية الداخلة إلى المشروع، بحيث تكون التدفقات النقدية الداخلة أكبر من تلك الخارجة، بما يؤدي لتغطية التكاليف الادارية والتمويلية.

2- نسبة صافي الربح إلى المبيعات

تقيس هذه النسبة صافي الربح الذي يحصل عليه المشروع من كل دينار من مبيعاته بعد تغطية كافة المصروفات والتكاليف المرتبطة بالنشاط الجاري للمشروع. ويمكن احتساب هذه النسبة بالطريقة الآتية:²

$$\text{نسبة صافي الربح إلى المبيعات} = \text{صافي الربح} / \text{صافي المبيعات.}$$

3- العائد على الاستثمار:

تعتبر هذه النسبة المعيار الأخير لقياس الربحية وتمكن مالك المشروع من تحديد ربحية استثماره في المشروع عن طريق قسمة صافي الربح على اجمالي الموجودات، وكلما العائد متحقق أعلى فإن ذلك يعتبر مؤشرا على كفاءة عمل المشروع.

$$\text{العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح} / \text{اجمالي الموجودات.}$$

4- نسبة العائد إلى حقوق الملكية: يتم حساب نسبة العائد وفق الصيغة التالية:³

$$\text{نسبة العائد الى حقوق الملكية} = \text{الربح الصافي} / \text{حقوق الملكية.}$$

ثالثا: نسب المديونية:

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الاموال الأجنبية، على اعتبار ان الاموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن

¹ ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص ص 187 188.

² المرجع نفسه، ص 188.

³ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص

الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن ان يؤدي بالمؤسسة الى الافلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين، وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها:

1- نسبة المديونية الكاملة:

يتم حساب نسبة المديونية الكاملة وفق الصيغة التالية:¹

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الديون}}$$

2- نسبة الاستقلالية المالية:

يتم حساب نسبة الاستقلالية المالية وفق الصيغة التالية:²

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{ديون طويلة الأجل}}$$

رابعا: نسب النشاط:

وتستخدم هذه النسب لقياس سرعة تحول الحسابات في المؤسسة الى مبيعات او نقد، وتعتبر هذه النسب مكملة لنسب السيولة من حيث انها تقيس سيولة المؤسسة وكفاءتها في إدارة ذممها المدينة وإدارة مخزونها، وفيما يلي شرح لهذه النسب:³

1- معدل دوران المخزون:

وتعكس هذه النسبة عدد المرات التي يتم فيها تداول كل دينار مستثمر في المخزون خلال الفترة من تاريخ شراء المخزون حتى تاريخ بيعه. ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

وتقيس هذه النسبة السرعة التي يتم بها تحويل المخزون الى مبيعات او مدى قدرة البضاعة في المخزن على توليد المبيعات، وبالتالي كلما ارتفع هذا المعدل كلما كان ذلك افضل من وجهة نظر المقرضين وكلما دل ذلك على مركز سيولة جيد للمؤسسة، ومن وجهة نظر الإدارة يدل ذلك على تحسن في كفاءة إدارة المخزون.

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار الى ان معدل دوران المخزون المنخفض يدل على تعطيل موارد المؤسسة خصوصا وان لهذا المخزون تكلفة احتفاظ (تخزين) وإمكانية حدوث تلف للمخزون كلما انخفض معدل دورانه.

¹- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص57.

²- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التفسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص42.

³- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص ص 69-72.

2- متوسط فترة التخزين:

تشير هذه النسبة الى عدد الأيام بالمعدل التي يبقى فيها المخزون في المخازن قبل بيعه، وبشكل عام كلما قصرت هذه المدة كلما كانت درجة السيولة أعلى وعملية بيع المخزون أسهل، كما ويدل قصر الفترة بالأيام لهذه النسبة على كفاءة استخدام الموارد من قبل المؤسسة وخاصة المستثمرة منها في المخزون.

$$\text{متوسط فترة التخزين} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

3- معدل دوران الذمم المدينة:

وتقيس هذه النسبة السرعة التي يتم بها تحصيل ديون المؤسسة وتحويلها الى نقدية، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً كلما كانت درجة السيولة أعلى للذمم المدينة وكلما دل ذلك على كفاءة مرتفعة في تحصيل الذمم المدينة، وكذلك في كفاءة الأموال المستثمرة فيها.

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي المبيعات الآجلة} / \text{متوسط الذمم المدينة}$$

4- متوسط فترة التحصيل:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الذمم المدينة}$$

وتقيس هذه النسبة متوسط الفترة الزمنية التي تنتظرها المؤسسة من وقت عملية البيع بالأجل الى حين تحصيل ثمن البضاعة نقداً، وكلما كانت الفترة أقصر كلما كانت درجة السيولة في الذمم المدينة أعلى.

5- معدل دوران الذمم الدائنة:

يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة من قبل المؤسسات، خاصة عندما تقوم بوضع سياساتها الائتمانية، حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمؤسسة من وقت لسداد ديونها وبين ما منحه المؤسسة لزيائنها لتسديد ديونهم، وأهم ما يجب مراعاته عند هذه الموازنة تجنب المؤسسة لمخاطر العسر الفني فتحرص المؤسسات على أن تكون الفترة التي ستمنحها لزيائنها أقل من الفترة الممنوحة لها من قبل الموردين حتى يتسنى لها جمع ديون الزبائن لسداد الالتزامات تجاه الموردين وضمان استمرار الأنشطة التشغيلية دون توقف، وبحسب وفق الصيغة التالية¹:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \text{المشتريات الآجلة} / \text{الذمم الدائنة}$$

ويمكن الاستعاضة في البسط عن المشتريات الآجلة بالمشتريات الإجمالية رغم دقة النتائج التي يمكن الحصول عليها في الحالة الأولى، أما المقام في هذه النسبة فيضم الذمم الدائنة والتي تتكون من الدائنون والموردون واوراق الدفع.

ويقاس معدل دوران الذمم الدائنة بالمرات، والحصول على عدد مرات أقل يعتبر مؤشراً إيجابياً لأنه يعبر عن حصول المؤسسة على الوقت الكافي لسداد الديون للموردين، كما يمكن للمحلل المالي أن يستخرج فترة الائتمان الممنوحة للمنشأة بالأيام عند استخدامه للصيغة التالية:

¹ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 160.

فترة الائتمان الممنوحة للمؤسسة = $360 /$ معدل دوران الذمم الدائنة

والحصول هنا على عدد أيام كبير يعتبر مؤشرا جيدا، يعبر عن طول الفترة الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين لسداد ديونها.

6- معدل دوران إجمالي الأصول:

كما يعرف بنسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول، وتستخرج هذه النسبة لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المؤسسة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات. ويحسب كالآتي¹:

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات / متوسط إجمالي الأصول

حيث:

صافي المبيعات = إجمالي المبيعات - مردودات ومسموحات المبيعات - خصم المبيعات

أما:

متوسط إجمالي الأصول = إجمالي الأصول أول المدة + إجمالي الأصول آخر المدة / 2

ويشكل إجمالي الأصول هنا مجموع الميزانية العمومية، ويقاس معدل دوران إجمالي الأصول بالمرات، والحصول على معدل دوران عال للموجودات يعتبر مؤشرا على استغلال المؤسسة لأصولها بفعالية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على حجم المبيعات فتزيد، بينما الحصول على معدل دوران منخفض يعطي مؤشرا على فشل إدارة المؤسسة في استغلال أصولها بشكل جيد في توليد المبيعات، وهنا يجب على المؤسسة العمل على وضع السياسات الكفيلة برفع حجم المبيعات أو تقليص حجم استثماراتها في أصولها عبر التخلص من بعضها إذا كانت سببا في انخفاض المبيعات.

هذا ويمكن للمحلل المالي ان يحصر العلاقة بين صافي المبيعات والأصول الثابتة فقط من خلال معدل دوران الأصول الثابتة التي تأخذ الصيغة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

7- معدل دوران صافي رأس المال العامل:

كما تعرف أيضا بنسبة صافي المبيعات إلى صافي رأس المال العامل وتأخذ الصيغة التالية:²

معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل

ويمثل صافي رأس المال العامل المتبقي من الأصول المتداولة بعد تغطية الالتزامات المتداولة ويمكن استخراجها من (الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة) وبالتالي فإن الزيادة في هذا المعدل يعطي مؤشرا مهما على كفاءة المؤسسة في إدارة صافي رأس المال العامل لديها ويبين إلى أي مدى نجحت المؤسسة في استغلال صافي رأس مالها العامل لتوسيع قاعدة وحجم مبيعاتها.

¹ - المرجع نفسه، ص 161.

² - المرجع نفسه، ص 162.

ويشير معدل دوران صافي رأس المال العامل إلى مقدار المبيعات الذي يولده كل دينار من صافي رأس المال العامل.

خامساً: مؤشرات التوازن المالي

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، ويمكن دراسته من خلال المؤشرات التالية:

1- مؤشرات رأس المال العامل (FRNG): يعرف على أنه الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (استخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة).¹

رأس المال العامل الصافي الاجمالي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

2- مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):

يتولد الاحتياج المالي الاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتاها، إذ يعتبر المؤشر الأساسي الذي يحدد احتياجات دورة الاستغلال.

الاحتياج في رأس المال الصافي الاجمالي = المخزونات + مستحقات العملاء ومختلف حقوق الاستغلال وخارج الاستغلال - مستحقات الموردين ومختلف ديون الاستغلال وخارج الاستغلال.²

3- مؤشر الخزينة (Tn):

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الاجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها فهي على درجة كبيرة من الأهمية في المؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي.³

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة

تعتبر المؤشرات أداة تستخدم لتحليل أداء المؤسسة بشكل واسع من قبل المحللين وعموما المستثمرين، كونها تعطي نسب تفيد بالتنبؤ بفشل أو نجاح المؤسسة⁴، وتعرف على أنها مؤشر يساعد المستعمل سواء أكان فرد أو جماعة على متابعة تنفيذ النشاط نحو تحقيق الهدف أو تسمح له بتقييم النتائج.⁵

لذا فالمؤشرات المالية هي عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية المنظمة و الدالة لقياس الأداء، والتي تنقسم إلى قسمين:

¹ - أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني جامعة الوادي، 2013، ص 7.

² - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، دار المريخ، 2009، ص 130.

³ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر. ص 216.

⁴ - عدنان النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁵ - فايز سليم حداد، قسم التمويل، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، 2009، عمان، الأردن، ص 80.

الفرع الأول: مؤشرات متعلقة بالتدفق النقدي

تهدف مؤشرات جدول تدفقات الخزينة إلى اعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقديم مدى قدرة المؤسسة على توليد الاموال وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، وتتمثل أهم مؤشرات التدفقات المالية في ما يلي¹:

1- مؤشر القدرة على التمويل الذاتي (CAF):

يعتبر من أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية، في حالة تحقيق المؤسسة مستوى تمويل ذاتي مرتفع تضمن المؤسسة استقرار تمويلها، أما في حالة ضعف التمويل الذاتي يعني أن المؤسسة تلجأ الى الاستدانة أو فتح رأس المال .

القدرة على التمويل الذاتي = الفائض الاجمالي للاستغلال - المصاريف المالية الصافية + (-)

ايرادات ومصاريف استثنائية (عدا القيمة الزائدة أو الناقصة من الاستثمارات المتنازل عنها) - الضرائب على الأرباح.

2- مؤشر فائض خزينة الاستغلال (ETE):

مؤشر يرتبط أساسا بالخزينة أي لا يتأثر بالتدفقات المالية غير النقدية، نحصل عليه من خلال الفرق بين التحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة الى تدفقات مالية موجبة، وتدفقات مالية سالبة، حيث مجموع هذين التدفقين يؤدي إلى تشكيل فائض خزينة الاستغلال. فائض خزينة الاستغلال = تحصيلات الاستغلال - نفقات الاستغلال.

3- مؤشر تدفق الخزينة المتاح قبل الضريبة (FTD):

يؤشر على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها اعتمادا على السيولة النقدية المتولدة أساسا من ممارسة النشاط الرئيسي.

مؤشر تدفق الخزينة المتاح قبل الضريبة = فائض خزينة الاستغلال - الاستثمارات الصافية.

الفرع الثاني: مؤشرات خلق القيمة

وتتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة EVA ، القيمة السوقية المضافة MVA، عائد التدفق النقدي على الاستثمار CFROI:

1- القيمة الاقتصادية المضافة EVA:

تعد مؤشر لقياس الأداء، والمؤسسة التي تخلق قيمة اقتصادية هي المؤسسة التي يكون العائد في رأس المال أكبر من كلفة الفرصة البديلة.²

¹ - إلياس بن الساسي، يوسف القريشي، التفسير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 242.

² - عدنان النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

2- القيمة السوقية المضافة MVA:

مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري وقدرة المؤسسة على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.¹ ويعتبر مقياس EVA مقياسا داخليا لخلق القيمة وبما أن السوق هو الحكم النهائي على نجاح المؤسسة فإن تحقيق المؤسسة لقيمة اقتصادية يجب أن يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة في القيمة السوقية لأصولها، لهذا فقد أطلق Stewart على الزيادة في القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لرأس المال بالقيمة السوقية المضافة Marret Vnevr Added وهي مؤشر يفسر تأثير التغير في النشاط الاقتصادي على القيمة السوقية، كما يتيح ربط المعطيات المحاسبية بالقيمة السوقية.

وتعطي هذه القيمة السوقية بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة الإجمالية للمؤسسة - إجمالي رأس المال المستثمر على أساس القيمة الدفترية.

3- مؤشر عائد التدفق على الاستثمار CFROI:

يعتمد أسلوب عائد التدفق النقدي على الاستثمار CFROI على تعديل العناصر التي من شأنها التأثير على القيمة مستقبلا، ويعطي عائد التدفق النقدي على الاستثمار بالعلاقة التالية:²

$$\text{عائد التدفق النقدي على الاستثمار} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة للاستثمار معدلة بالتضخم}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للاستثمار معدلة بالتضخم}}$$

ويهتم عائد التدفق النقدي على الاستثمار في تحديد معدل العائد الذي يتوقعه المستثمر في الأجل الطويل، ولهذا يعتبر CFROI أكثر دقة من EVA.

الفرع الثالث: مقارنة بين مؤشرات تقييم الأداء المالي الكلاسيكية والحديثة

إن اعتماد أدوات لتقييم الأداء المالي التقليدية يعني استناد إلى معلومة كمية تبين أين يجب الوصول؟ غير أنه في المقابل غطى عن الكيفية التي يتم بها تفادي الوقوع في الانحراف، والتي أخذت بها الأدوات الحديثة التي استندت إلى المعلومة النوعية التي تعتبر أكثر دقة من سابقتها في تسهيل البحث عن الحلول الممكنة.

والجدول التالي يلخص أهم الفروقات بين المؤشرات التقليدية والحديثة من حيث الأهداف والوسائل والأدوات:

¹ - هواري سويبي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس الأداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد7، 2009-2010، ص 15.

² - محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، جمهورية مصر، ص 134.

الجدول رقم (01-01): مقارنة بين المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي

مؤشرات التقييم الحديثة	مؤشرات التقييم التقليدية	المعيار
تنفيذ ومحاكاة الوضعية	تنفيذ ومتابعة المخططات	الأهداف
التفسير يكون انطلاقاً من معطيات خارجية	تفسير النتائج يكون انطلاقاً من معطيات داخلية	
الاعتماد على معطيات نوعية	الاعتماد على معطيات كمية	
أهداف شاملة	أهداف جزئية	
مساهمة تفاعلية وغير ممركرة	مساهمة الأشخاص قليلة وممركرة	
الاعتماد على نظام يعالج المعلومة كمادة أولية نصنعها	الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية	الوسائل والأدوات
البحث عن معلومة شفافة ومشاركة	معلومة كمية تسلسلية وصاعدة مخصصة لكل مهتم	
معالجة مرنة متعددة الأبعاد انطلاقاً من المعطيات	معالجة صلبة	
مؤشرات مادية ونوعية شاملة	مؤشرات تحليلية مالية	
تحليل أفقي يستند إلى الأنشطة والعمليات	تحليل عمودي يستند إلى مراكز المسؤولية	

المصدر: السعيد بريش ونعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة

فعاليتها (ملبنة الأوراس)، ملتقى دولي ثاني حول نمو المؤسسات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة

قاصدي مرياح، ورقلة، 22 و 23 نوفمبر 2011.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن أن نستخلص أن مفهوم الأداء يقصد التفوق والتميز، فالمؤسسة ذات أداء جيد هي التي بإمكانها بلوغ أهداف طويلة، والمتمثلة بإجماع المفكرين في البقاء والنمو ولكن لا يتم ذلك إلا بعد قيامها بعملية تقييمية لأدائها المالي، إضافة إلى ذلك يمكننا أن نستخلص أن عملية قياس وتقييم الأداء هي جزء من عملية المراقبة وهي بذلك تكتسي أهمية بالغة عند مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لتقليص الفجوة بينهما.

يستخدم في التقييم عدة نسب ومؤشرات تقليدية مثل الاحتياج في رأس المال العامل والقدرة على التمويل الذاتي، ومؤشرات حديثة متمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة ومعدل عائد التدفق على الاستثمار ومؤشرات قائمة التدفقات النقدية سيتم التطرق إليها في الفصل الموالي، إلا أنه يفضل استخدام كليهما حتى تكون للمسیر المالي نظرة دقيقة عما يجري في المؤسسة.

الفصل الثاني:

قائمة التدفقات النقدية

تمهيد:

تعتبر الكشوف المالية نتائج نظام المعلومات المحاسبي وهي تعمل على تزويد المؤسسة وكل الأطراف الخارجيين بالمعلومات الملائمة، الصحيحة، الدقيقة وذات موثوقية من أجل اتخاذ قرارات استثمارية ومالية رشيدة وهذا يعتمد على توافر المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال الكشوف المالية المنشورة، والتي من أهمها جدول سيولة الخزينة حيث يزيد هذا الكشف من فعالية نظام المعلومات المحاسبي إذ توفر مستوى مناسب وعادل من الإفصاح من جهة وتزود العديد من الأطراف بالمعلومات حول النقدية من جهة أخرى مثل المستثمرين المقرضين... الخ.

سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الأول: تقديم قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الأساسية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي، وسنشير في مبحثنا هذا إلى مفاهيم عامة حول هذه القائمة مبرزين تطورها التاريخي ومفهومها، أهميتها وأهدافها واستخداماتها وأغراضها.

المطلب الأول: ظهور وتطور مفهوم قائمة التدفقات النقدية

سننترق في فصلنا هذا إلى نشأة قائمة التدفقات النقدية ومفهومها:

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن نشأة قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبياً مقارنة مع القوائم المالية الأخرى، وقد شهدت منذ نشوئها إلى الآن تطورات ملحوظة من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أو من حيث صور أو نماذج عرضها أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجامع المهنية.

وكانت الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرض هذه القائمة بصفة طوعية في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، حيث عرضت في صورة جدول تحليلي بسيط تحت مسمى قائمة " من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت " كما كانت القائمة تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي، تظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة هي هاتين القائمتين على مدار الفترة المحاسبية، لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ACPA أصدر في عام 1961 دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح " قائمة تحليل التدفقات النقدية و الموارد المالية " كما أوصى جميع الشركات المساهمة العامة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها من مدقق الحسابات الخارجي مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأساسية الأخرى، ثم أصدر المعهد نفسه الرأي رقم (3) عام 1963 فأوصى بالالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها، والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى بتعديل تسميتها إلى " قائمة مصادر الأموال و استخداماتها " وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن المؤسسة، ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات.¹

وقد تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة تداول الأوراق الأمريكية SEC عام 1970 بيانها رقم (117) الذي طلبت فيه من جميع الشركات المسجلة لديها، بأن تضمن تقاريرها المالية السنوية المقدمة للهيئة قائمة لموارد الأموال واستخداماتها، مما حث المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن يصدر في العام التالي أي عام 1971 الرأي رقم (19) الذي أوصى فيها بما يلي²:

- تغيير مسمى القائمة ليصبح قائمة التغيرات في المركز المالي؛

¹ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 333-334.

² محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس- العرض- الإفصاح، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص ص 261-263.

- أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية لفترة محاسبية؛
 - أن تصبح هذه القائمة مشمولة برأي مراقب الحسابات الذي يتضمنه الصادر عن البيانات المالية للمؤسسة؛
 - أن يتم اعداد القائمة وفق المفهوم الامل للموارد المالية على أن يترك للمؤسسة الخيار في إعدادها وعرضها، اما وفقا لمدخل رأس المال العامل أو وفقا لمدخل التدفق النقدي.
- وفي عام 1987 صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB البيان رقم (95) الذي الزم جميع منشآت الأعمال الأمريكية بإصدار (قائمة التدفقات النقدية) كواحدة من القوائم المالية الأساسية، بحيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ.
- وينحصر الفرق الرئيسي بين قائمة التغيرات في المركز المالي (الميزانية) وقائمة التدفق النقدي (جدول سيولة الخزينة) في المدخل الذي تعد بموجبه كل منها والذي يتعلق في الاساس بالاختلاف على مفهوم ومدلول مصطلح الاموال، ففيما تقوم الاولى اي قائمة التغيرات في المركز المالي على مفهوم الاموال بمعنى رأس المال العامل، تقوم الثانية أي قائمة التدفق النقدي على مفهوم الأموال بمعنى النقد والنقد المعادل من هنا تركز قائمة التغيرات في المركز المالي على عرض مصادر واستخدامات رأس المال بقصد تحديد اسباب التغير في رصيد صافي رأس المال العامل على مدار الفترة المحاسبية، بينما تركز قائمة التدفق النقدي على عرض مصادر واستخدامات النقد بقصد تحديد اسباب التغير في رصيد النقدية على مدار الفترة المحاسبية.
- ومن خلال ما ذكرناه سابقا يمكن توضيح الفرق بين الميزانية وجدول سيولة الخزينة في ما يلي:

الجدول رقم (02 - 01): مقارنة بين الميزانية وجدول سيولة الخزينة

البيان	الميزانية	جدول سيولة الخزينة
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل	الأموال بمعنى النقد والنقدية المعادلة
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقد ميوية حسب الأنشطة: تشغيلية، استثمارية، تمويلية
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الأولى هي الأكثر شيوعاً
العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة
جدول رأس المال العامل	يعرض كجزء لا يتجزأ من القائمة	لا يعرض

المصدر: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 157.

الفرع الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

هناك عدة مفاهيم لقائمة التدفقات النقدية حيث عرفت على أنها:

عرفت على أنها "هي تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المؤسسة، النقدية الخارجة عنها والنقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة" ومن خلال هذا التعريف البسيط نستنتج أن لقائمة التدفقات النقدية أجزاء رئيسية تتمثل في: صافي النقد من الأنشطة التشغيلية، صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية وصافي النقد من الأنشطة التمويلية.¹

¹ - صالح مرزاق، فتحة بوهين، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 84.

وعرفت على أنها " القائمة التي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للكيان خلال فترة معينة، وهذا وفقا لما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم 7 ، ويتضح من ذلك أن الاهتمام ينصب على العمليات النقدية فقط".¹

كما عرفت على أنها "جدول تدفقات الخزينة عبارة عن وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج".²

عرف النظام المحاسبي المالي SCF قائمة التدفقات النقدية من خلال هدفها بأنها: "تهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية وتقديم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)".³

وبالتالي يمكن أن نعرفها على أنها: "القائمة التي تبين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناتج من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة في صيغة تتضمن تسوية للأرصدة النقدية أول وآخر الفترة".

الفرع الثالث: النقدية وما في حكم النقدية

يتضمن مفهوم النقدية وفق المعيار IAS7 النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب، أما "ما في حكم النقدية" فيمثل⁴:

- الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة؛

- والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة؛

- التي يكون تعرضها لمخاطر التغير في القيمة ضئيلا.

وبالتالي فإن مصطلح التدفقات النقدية يمثل التدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة، ويحتفظ بالبنود التي " في حكم النقدية" بغرض مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو لأغراض أخرى، ولكي يعتبر الاستثمار أحد البنود التي " في حكم النقدية" يجب تحقق الشرطين التاليين:

- أن يكون قابلا للتحويل إلى مبلغ نقدي محدد بسهولة؛

- وأن يكون تعرضه لمخاطر التغير في القيمة ضئيلا.

¹ - بدره بن تومي، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2013، ص 67.

² - أسعد حميد العالي، الإدارة المالية (الأسس العلمية و التطبيقية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص 69.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 26.

⁴ - حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير اعداد التقارير المالية الدولية عرض البيانات المالية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 177-178.

ولذلك يمكن وصف استثمار ما بأنه " في حكم النقدية" عندما يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل، ويمكن القول بأنها ثلاثة أشهر أو أقل وذلك من تاريخ الاقتناء.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

لقائمة تدفقات النقدية أهمية بالغة، وأهداف تسعى إلى تحقيقها سنذكرها في ما يلي:

الفرع الأول: أهمية قائمة التدفقات النقدية

أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءاً متمماً للقوائم المالية وعنصراً مهماً من مقوماتها إذ أن الفائدة التي تقدمها تلك القائمة لمستخدمي المعلومات أصبح من الصعب الاستغناء عنها، وتتعلق بالنتيجة بالتدفقات النقدية المستقبلية إذ تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة وجوهرية لكل من المستثمرين والدائنين والمقرضين تمكنهم من تقييم مقدرة المنشأة في تحقيق تدفق نقدي إيجابي في المستقبل وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية:

- القدرة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية؛
- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة؛
- تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح المساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين؛
- تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في المنشأة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة؛
- بيان مدى الملائمة بين مصادر التمويل (من حيث الفترة) والتوظيفات من حيث النوع؛
- مساعدة الدائنين لمعرفة هل لدى المنشأة نقدية كافية لدفع ديونها الخارجية؛
- تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على المقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت؛
- تحدد مصادر الإخلاف بين صافي الدخل أساس الاستحقاق وصافي التدفقات النقدية الأساس النقدي.¹

الفرع الثاني: أهداف قائمة التدفقات النقدية

صممت قائمة التدفقات النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف ويأتي في مقدمة هذه الأهداف مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، ومراقبة أداء وإدارة التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة، والمساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وقياس قدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها، وذلك من خلال توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة.

حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية " IASC " مجموعة من الأهداف لقائمة التدفقات النقدية يمكن ذكرها فيما يلي:²

¹ - سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص ص 47-48.

² - مليكة زغيب، مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999، ص ص 123-124.

- أن قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة من خلال تزويدهم بأساس سليم، لتقييم قدرة المؤسسة في الحصول على النقدية، وكيفية الحصول عليها وتوقيت الحصول عليها ودرجة التأكد المرتبطة بالحصول عليها ؛
- توفر إفصاحا شاملا عن كيفية الحصول على النقدية وما يعادلها وكيفية استخدامها ؛
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال البيانات التاريخية لهذه التدفقات وقياس درجة التأكد المرتبطة بها ومراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية، وفحص العلاقة بين الربحية والتدفق النقدي وتأثير التغير في الأسعار على كل منها؛
- المساهمة إلى جانب القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المؤسسة وهيكلها المالي، ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة.
- في حين اختصرها مجلس معايير المحاسبة المالية " FASB " في هدفين يتمثلان في الآتي¹:
- **الهدف الرئيس:** هو إعطاء معلومات ذات أهمية عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة.
- **الهدف الثانوي:** توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية.

المطلب الثالث: استخدامات وأغراض قائمة التدفقات النقدية

لقائمة التدفقات النقدية عدة استخدامات وأغراض يمكن توضيحها فيما يلي:

الفرع الأول: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

- يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل من الجهات الداخلية للمشروع و الجهات الخارجية²:
- أولاً: استخدامات الإدارة**

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات المهمة للإدارة المتخذة سابقا مثل اصدار اسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى الا بشكل بسيط.

إن القائمة تظهر أن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كاف لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات، وبالعكس فاذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، و

¹- محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أطروحة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2002، ص ص 20-21.

²- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008، ص ص 145-146.

باستخدام قائمة التدفق النقدي تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

ثانياً: استخدامات المستثمرين والدائنين

تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:

- قابلية المنشأة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية؛
- قابلية المنشأة على مواجهة التزاماتها الجارية؛
- قابلية المنشأة على دفع حصص الأرباح للمساهمين؛
- مدى حاجة المنشأة للتمويل الخارجي؛
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلزمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة؛
- آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمنشأة خلال الفترة (والتي يكشف عنها عادة بقائمة مستقلة).

الفرع الثاني: اغراض قائمة التدفقات النقدية

لقائمة التدفقات النقدية غرضين رئيسيين هما:¹

- تلخيص الأنشطة التمويلية والاستثمارية للمؤسسة التي تمارسها خلال الفترة المحاسبية، كما توضح قيمة الموارد المالية التي تمكنت من توفيرها من خلال نشاطها التشغيلي خلال تلك الفترة؛
- كما توفر معلومات مكملة للإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية، و ذلك بشأن مجالات الإفصاح التي لم يكن بالإمكان توفيرها في قائمتي الدخل والمركز المالي.
- ولكن اذا ما أردنا التوسع في عرض المزايا التي توفرها قائمة التدفق لرجال الأعمال، لوجدنا بأن هذه القائمة على قدر كبير من الأهمية لاستخداماتهم في المجالات التالية على سبيل المثال لا الحصر:²
- تقييم قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية في المستقبل تخدم أغراض اعداد الموازنات بأنواعها التشغيلية الرأسمالية؛

- تقييم ربحية المنشأة، إذ أن الرأي المرجح لدى أغلبية المهنيين ورجال الأعمال هو أن المعلومات التي تعكسها هذه القائمة أكثر مصداقية من تلك التي تعكسها قائمة الدخل اذ توفر مؤشرات جيدة حول نوعية أو جودة أرباح المؤسسة، ومن المؤشرات الهامة التي توفرها هذه القائمة في هذا المجال نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى الدخل السنوي، فكلما ارتفعت هذه النسبة بوجود صافي تدفق نقدي موجب تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على اساس الاستحقاق وتزداد معها نوعية أو جودة الأرباح والعكس بالعكس؛
- تقييم كل من المرونة المالية للمؤسسة، ودرجة سيولتها اي بعبارة أخرى تقييم مدى مقدرة المنشأة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقاً للظروف غير المتوقعة التي ستواجهها في المستقبل، وكذلك طول الفترة

¹ - محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية: مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، مرجع سبق ذكره، ص 337 .

² - المرجع نفسه، ص 338.

الزمنية اللازمة لتحويل أصولها الى نقدية والتي تعتبر دالة لمقدرة المؤسسة على خلق النقد من خلال نشاطها التشغيلي وبالتالي مدى تمكنها من الوفاء بالتزاماتها وكذلك توزيع أرباح نقدية على المساهمين. ولعل أبرز ما تقدمه القائمة من المعلومات هي التي تتعلق بعمليات التمويل والاستثمار مما يساعد في الحصول على اجابات لتساؤلات مثل:

- لماذا قامت المؤسسة بالاقتراض؟ وماهي المجالات التي استخدمت فيها الأموال المقترضة؟
- كيف تمكنت المؤسسة من توزيع أرباح نقدية على المساهمين وما مدى قدرتها على الاستمرار في توزيع مثل هذه الارباح في المستقبل؟
- كيف يتم تمويل التوسعات في المعدات والمباني؟
- وكيف يتم تمويل الزيادة في رأس المال العامل؟

وفيما يلي بعض النسب المستخلصة من بيانات قائمة التدفقات النقدية التي تخدم أغراض فئات كثيرة من مستخدمي البيانات المالية، لاسيما أغراض المحللين الماليين، وتتمثل بالنسب الآتية على سبيل المثال¹:

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وتحسب كما يلي:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية.

وتتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية في الأمور الآتية بشكل عام:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية؛
 - مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام؛
 - النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الانتاجية؛
 - المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.
- وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات، وما توفره منها.
- 2- مؤشر النقدية التشغيلية:** ويحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل.

ويفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق، وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق والعكس بالعكس.

3- العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي: ويتم احتساب هذه النسبة ب:

العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الموجودات.

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

¹ - محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 268-269.

4- العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي: وبحسب كما يلي:
العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات.

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.

5- نسبة تغطية فوائد الديون: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون.

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة.

6- نسبة تغطية التوزيعات: وتحسب كآتي:

نسبة تغطية التوزيعات = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / توزيعات الأرباح.

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح النقدية على حملة الأسهم.

ولعل من أبرز ما يستفاد من القائمة توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل والاستثمار، وبيان أسباب الاقتراض ومجالات استخدام الأموال المقترضة وكيفية تمويل التوسعات في المعدات والمباني، و كيفية تمويل الزيادة في رأس المال العامل، ومدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في توزيع الأرباح على المساهمين.

المبحث الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية

تعددت أقسام وتصنيفات قائمة التدفقات النقدية حسب المعايير المحاسبية التي تناولتها، إلا أن أغلبها يشير إلى اشتغالها على أقسام ثلاثة وهي: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

وستناول في هذا المطلب أهم التصنيفات التي اشتملت على قائمة التدفقات النقدية:

الفرع الأول: تصنيف قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار IAS7

يجب أن تعرض قائمة التدفقات النقدية التدفقات النقدية خلال فترة معينة مبنية ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وذلك بالطريقة التي تكون أكثر ملائمة لأعمالها (مباشرة أو غير مباشرة) ويوفر التوبوب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي البيانات المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصداها النقدية وما في حكمها، ويمكن استخدام هذه المعلومات أيضا لتقييم العلاقات بين تلك الأنشطة، وقد تتضمن العملية الواحدة تدفقات نقدية يمكن تبويبها بشكل مختلف.¹

أولاً: النشاطات التشغيلية

يعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناشئ عن النشاطات التشغيلية مؤشرا أساسيا عن المدى الذي ساهمت به عمليات المشروع في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الديون، والحفاظ على القدرة التشغيلية للمشروع، ودفع أرباح الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة بدون اللجوء لمصادر تمويل خارجية.²

فالمعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية مفيدة بالاقتران مع معلومات أخرى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

تشتق التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية من النشاطات الرئيسية المنتجة للإيراد في المشروع. وعليه، فهي تنتج بشكل عام عن العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح والخسارة.

من أمثلة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ما يلي³:

- المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛
- المقبوضات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيراد الآخر؛
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات؛
- المدفوعات النقدية للموظفين أو بالنيابة عنهم؛

¹- حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص 180.

²- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2006 متضمنة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات كما هي في 1 جانفي 2006، طباعة المطابع المركزية عمان، الأردن، ص 768.

³- المرجع نفسه، ص ص 768-769.

- المدفوعات والمقبوضات النقدية لمشروع التأمين مقابل الأقساط والمطالبات والدفعات السنوية ومنافع التأمين الأخرى؛
 - المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها مالم يكن ممكنا ربطها مباشرة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية؛
 - المقبوضات والمدفوعات النقدية لعقود محتفظ بها للتعامل أو الاتجار.
- بعض العمليات المالية، مثل بيع أحد بنود الآلات قد ينشأ عنها ربح أو خسارة تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، إلا أن التدفقات النقدية المتعلقة بتلك العمليات تعتبر تدفقات نقدية من النشاطات الاستثمارية.

قد يحتفظ المشروع بأوراق مالية وقروض لأغراض التعامل أو الاتجار، وفي مثل هذه الحالة تشبه هذه البنود المخزون السلعي المشتري خصيصا لإعادة البيع.

وعليه فإن التدفقات النقدية الناشئة عن شراء وبيع الأوراق المالية المقتناة لغايات التعامل أو الاتجار تصنف على أنها نشاطات تشغيلية، وبالمثل فإن المدفوعات النقدية مقدما والقروض التي تقدمها المنشآت المالية تصنف عادة على أنها نشاطات تشغيلية حيث أنها ذات صلة بالنشاط الرئيسي المنتج للإيراد في ذلك المشروع.

ثانيا: النشاطات الاستثمارية

يعتبر الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات الاستثمارية أمرا هاما لأن هذه التدفقات النقدية تمثل مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.

فيما يلي أمثلة للتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية¹:

- المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى، وتشمل هذه المدفوعات تلك العائدة لتكاليف التطوير الرأسمالية والممتلكات والمصانع والمعدات التي يقوم المشروع بتشييدها ذاتيا؛
- المقبوضات النقدية من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى؛
- المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين المشاريع الأخرى والحصص في المشاريع المشتركة (عدا المدفوعات للأدوات التي تعتبر معادلة للنقدية أو تلك المقتناة لأغراض التعامل أو الاتجار)؛
- المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق الملكية أو أدوات دين للمشاريع الأخرى أو الحصص في المشاريع المشتركة (عدا المقبوضات من الأدوات التي تعتبر معادلة للنقدية أو تلك المقتناة لأغراض التعامل أو الاتجار)؛

¹ - المرجع نفسه، ص 769.

- السلفيات والقروض المقدمة لأطراف أخرى (عدا السلفيات والقروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية)؛
 - المقبوضات النقدية من سداد السلفيات والقروض التي قدمت للأطراف الأخرى (عدا تلك السلفيات والقروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية)؛
 - المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية، العقود المسبقة، عقود الخيار، وعقود التبادل إلا عند اقتناء هذه العقود لغايات التعامل أو الاتجار أو عند تصنيف المدفوعات ضمن النشاطات التمويلية؛
 - المقبوضات النقدية للعقود المستقبلية، العقود المسبقة، عقود الخيار، وعقود التبادل الا عند اقتناء هذه العقود لغايات التعامل أو الاتجار أو عند تصنيف النقد المستلم ضمن النشاطات التمويلية.
- عندما تتم المحاسبة عن العقد على أساس أنه عقد تحوط لوضع محدد، فإن التدفقات النقدية لهذا العقد تصنف بنفس الطريقة التي تصنف بها التدفقات النقدية للوضع الذي تم تحوطه.

ثالثا: النشاطات التمويلية

- إن الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات التمويلية مهم لأنه مفيد في التنبؤ بمطالبات مقدمي رأس مال المشروع في التدفقات النقدية المستقبلية، ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات التمويلية ما يلي:¹
- المتحصلات النقدية من اصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى؛
 - المدفوعات النقدية لمالكي المشروع لشراء او رد أسهم المشروع؛
 - المتحصلات النقدية من اصدار السندات، القروض، أوراق الدفع والرهنات العقارية وغيرها من الافتراضات قصيرة أو طويلة الأجل؛
 - المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة؛
 - المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد تأجير تمويلي.

الفرع الثاني: تصنيف قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

- حسب النظام المحاسبي المالي تقسم قائمة التدفقات النقدية حسب مصدرها إلى:²
- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل)؛
 - التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن الاقتناء، وتحصيل أموال عن بيع اصول طويلة الأجل)؛
 - التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة او القروض)؛

¹ - المرجع نفسه، ص 770.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- تدفقات الأموال المتأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.

المطلب الثاني: اعداد قائمة التدفقات النقدية

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن الأمر يتطلب عدة مصادر وخطوات هي قائمة المركز المالي المقارنة وقائمة الدخل ومعلومات إضافية تستخلص من دفتر الأستاذ.

الفرع الأول: مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

خلافًا لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتان تعدان استنادًا إلى أساس الاستحقاق وبالتالي إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية، فإن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها وفقًا لثلاثة مصادر هي¹:

- الميزانية المقارنة، والتي تحدد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدة وآخرها؛

- حساب النتائج للسنة الجارية، وذلك لتحديد مقدار صافي الدخل وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة؛

- معلومات تفصيلية إضافية أخرى، وذلك بهدف تحديد كيفية توريد أو استخدام النقدية خلال الفترة.

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم وفق ثلاث خطوات متتالية هي:²

- تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة وآخرها باستخدام بيانات قائمة المركز المالي المقارنة؛

- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل قائمة الدخل الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى أساس النقد كما يتطلب أيضًا مقارنة الميزانيتين والبيانات الإضافية؛

- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل بقية البنود الموجودة في الميزانية العمومية المقارنة والبيانات الإضافية.

الفرع الثاني: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

هناك طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وتتطلب المعايير المحاسبية استخدام الطريقة المباشرة بإعداد قائمة التدفقات النقدية، ولكن اجازت استخدام الطريقة غير المباشرة وحتى في حالة استخدام الطريقة المباشرة، تتطلب المعايير المحاسبية الإفصاح في ملحق قائمة

¹ - عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص 33.

² - ميساء محمد سعد أبو تمام، مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين لمستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الكويت، 2012-2013، ص 34.

التدفقات النقدية عن جدول يبين الفروق بين رقم صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات، و بالتالي يمكن الحصول على نفس المعلومات التي تتضمنها الطريقة غير المباشرة.

أولاً: الطريقة المباشرة

وهي الطريقة التي أوصى بها المشرع الجزائري، تركز أساساً على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الاجمالية قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق مع النتيجة المحاسبية للفترة المعنية، يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة كما يلي¹:

1- تدفقات الخزينة من أنشطة الاستغلال

حيث يحصر هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، و بالتالي فهو يوضح مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات الخزينة من خلال عمليات لا ترتبط بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وهذا ما يبين مدى نجاعة وفعالية عملية الاستغلال للمؤسسة، ويتم تحديد صافي تدفقات الخزينة لأنشطة الاستغلال كما يلي:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن

(-) المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين

(-) الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة

(-) الضرائب على النتائج المدفوعة

(- +) تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي:

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن وتحسب كما يلي: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة ما عدا التخفيضات التجارية الممنوحة ويطرح التغيير في الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد آخر المدة- رصيد أول المدة)؛

وهناك تحصيلات أخرى ضمن هذا العنصر وهي حساب اعانات الاستغلال بالإضافة الى الإيرادات

الاستثنائية عن عمليات التسيير والإيرادات الأخرى للتسيير الجاري، والتغيير في الإيرادات المسجلة مسبقاً؛

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين وتحسب كما يلي : المشتريات المستهلكة ماعدا التخفيضات

التجارية المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والخدمات الخارجية

الأخرى + الخدمات الخارجية + الخدمات الخارجية الأخرى- التغيير في رصيد موردي المخزونات والخدمات

- التغيير في رصيد الحسابات الأخرى الدائنة والمدينة + التغيير في حساب المستخدمين والحسابات الملحقة-

التغيير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر تحدد على النحو الآتي:

¹ - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، الأردن، 2012، ص ص

- حساب الضرائب والرسوم المدفوعة المماثلة + حساب الأعباء العملياتية الأخرى - التغيير في رصيد حساب الدولة الضرائب على رقم الأعمال - التغيير في رصيد حساب الأعباء المسجلة مسبقاً؛
- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة، وتضم حساب الأعباء المالية؛
- الضرائب على النتائج المدفوعة، وتحسب كما يلي: الضرائب على الأرباح المبنية على إيرادات الأنشطة العادية - التغيير في رصيد حساب الضرائب على النتائج؛
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية، وتحدد بالفرق بين إيرادات العناصر الغير عادية و أعباء العناصر غير العادية.

2- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار

ويضم هذا القسم الخزينة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وذلك من خلال التسديدات المالية من أجل اقتناء استثمارات او تحصيل أموال عن طريق التنازل عن اصول طويلة الأجل وتحدد كما يلي:

التحصيلات الناتجة عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية والتي تتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

(-) التسديدات الناتجة عن عمليات حيازة قيم ثابتة مالية، وتحسب حسب العلاقة التالية:

(التغيير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية).

(+) التحصيلات الناتجة عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية بقيمة سعر التنازل.

(-) التسديدات الناتجة عن عمليات حيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية وتحسب حسب العلاقة التالية: (التغيير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية).

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال والمالية تتمثل في حساب الايرادات المالية.

3- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:

وهي التدفقات التي تكون ناتجة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض وتحدد كما يلي:

التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم.

(-) الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

(+) التحصيلات المتأتية من القروض.

(-) تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية بأنشطة التمويل كما يلي:

- التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم، تتمثل في التغيير في حساب رأس المال، بالإضافة الى التغيير في حساب العلاوات المرتبطة برأس المال .

- الحصص والتوزيعات التي تم القيام بها، وتتمثل في حساب نتيجة السنة المالية مطروحا منها التغيير في الاحتياطات.

- التحصيلات المتأتية من القروض، وتتمثل في التغير في حساب القروض والديون المماثلة.
- تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة، وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية.
- أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على النقديات وما يعادلها فتتمثل تأثيرات تغيرات سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع، والالتزامات ذات الأجل القصير بمعنى التوظيفات القصيرة المدى سهلة التحول الى سيولة.

ومن خلال ما سبق يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي:

الجدول رقم (02 - 02): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة منالى.....		
السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن</p> <p>المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين</p> <p>الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p> <p>الضرائب على النتائج</p> <p>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية (يجب توضيحها)</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية</p> <p>التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية</p> <p>التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية</p> <p>الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>الحصص والأقساط المقبوضة عن نتائج المستلثة</p>

			صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم الحصاص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) التأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغيرات أموال الخزينة (أ + ب + ج)
			اموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية اموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية تغير اموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25/03/2009، العدد 19، ص 35.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة

وهي الطريقة التي تؤدي الى اظهار النقدية المحصلة (الداخلة) المدفوعة (الخارجة) لأنشطة التشغيل من خلال تعديل النتيجة الصافية المستخرجة من حساب النتيجة المعدة على أساس الاستحقاق، وذلك عن طريق اضافة أو طرح العناصر التي لا يترتب عليها تدفق نقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار¹:
- آثار العمليات دون تأثير الخزينة (مخصصات الإهلاك والمؤونات وخسائر القيمة والاسترجاعات على الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة)؛

¹ - عبد المالك زين، القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة مجمع صيدال- وحدة الحراش-

2012-2013، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص

- الفروقات والتسويات المرتبطة بالضرائب المؤجلة؛
 - التغيير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (مدخل رأس المال)؛
 - الإيرادات والنفقات المرتبطة بتدفقات الخزينة المتعلقة بعمليات الاستثمار والتمويل (يمكن تصنيف الإيرادات على هذه العمليات ضمن تدفقات الاستثمار، والمصاريف ضمن تدفقات التمويل).
- إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة راجع الى كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال فالطريقة المباشرة تعمل تقديم التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة لكل عنصر من العناصر الرئيسية، الزبائن، الموردون والمستخدمون، والفوائد والمصاريف و الضرائب المدفوعة ...

أما الطريقة غير المباشرة فهي تعتمد على تصحيح النتيجة المحاسبية من خلال دمج العمليات التي ليس لها أثر على الخزينة (الاهتلاكات)، والتي ليس لها تدفق نقدي حقيقي خارجي، بالإضافة الى استثناء العمليات التي تمت على أساس استحقاق كالتغير في الزبائن والموردون والمخزونات، بالإضافة الى ذلك تستثنى العمليات التي هي خارج نشاط دورة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات، أما باقي التدفقات الأخرى والمتمثلة في تدفقات أنشطة الاستثمار والتمويل تبقى بنفس الطريقة السابقة.

وتحدد تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال كما يلي:

صافي النتيجة للسنة المالية

(+) الاهتلاكات والمؤونات

(-) التغيير في الضرائب

(-) تغيير المخزونات

(-) التغيير في الزبائن والحسابات الدائنة

(-) تغيير الموردين والديون

(-) نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية للضرائب

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو التالي:

- الاهتلاكات والمؤونات، وتشمل مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة؛
- تغيير الضرائب المؤجلة، وتتمثل في التغيير في حساب الدولة الضرائب والرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى؛
- تغيير المخزونات، ويتمثل في تغيير حسابات المخزونات والمنتجات ناقص التغيير في حساب خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ؛
- تغيير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى، ويتمثل في التغيير في حساب الزبائن والحسابات الملحقة و حساب المستخدمين والحسابات الملحقة وحساب الهيئات الاجتماعية وحسابات الملحقة بهم، ناقص التغيير في حساب خسائر القيمة عن حسابات الغير؛

- تغير الموردين والديون الأخرى، ويتمثل في التغير في حساب الموردين والحسابات الملحقة؛
 - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب، ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان الفائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال؛
 - أما فيما يخص تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار وتدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.
- ومن خلال ما سبق يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي:

الجدول رقم (02 - 03): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير مباشرة

الفترة منالى.....			جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)
السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصحيات من أجل:
			- الاهتلاكات والأرصدة
			- تغير الضرائب المؤجلة
			- تغير المخزونات
			- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى
			- تغير الموردين والديون الأخرى
			- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تقييدات
			تحصيلات التنازل عن تقييدات
			تأثير تغيرات محيط الادمج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار
			(ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل

			<p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) اصدار قروض تسديد قروض تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير اموال الخزينة</p>
			<p>(1) لا يستعمل الا في تقديم الكشوف المالية المدمجة</p>

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25/03/2009، العدد 19، ص 36.

والجدول التالي يبين أوجه الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة كما يلي:

الجدول رقم (02 - 04): أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

أوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
المعلومات التي يتم الإفصاح عنها	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل)
الهدف	ايراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك اوجه استخدامها الأساسية	ايراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل
معالجة البيانات	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدة ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة

المصدر: طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 200.

المطلب الثالث: عيوب و مزايا قائمة التدفقات النقدية

هناك مزايا تجعل قائمة التدفقات النقدية مهمة في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، لكن هذه القائمة لا تخلو من عيوب تحد من قيمتها ويمكن أن نتطرق لهذه المزايا و العيوب فيما يلي:

الفرع الأول: مزايا قائمة التدفقات النقدية

لقائمة التدفقات النقدية في التحليل والحكم على الأداء المالي للمؤسسة فقد اتجهت عمليات تحليل القوائم المالية إلى القوائم التقليدية (الميزانية و جدول حساب النتائج)، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال عدم امكانية اجراء التحليل باستخدام قائمة التدفقات النقدية،¹ حيث تشكل أهمية خاصة للمحلل

¹ - خالد جمال الجعرات، معايير تقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، الطبعة الاولى، دار إترء ، عمان، الاردن، 2008، ص 130 .

المالي، حيث يستطيع الخروج بالكثير من الاستنتاجات حول الوضع المالي للمؤسسة وسيولتها ومصادر التدفق النقدي فيها بالإضافة الى أوجه استخدام هذه المصادر.

ومن مزايا طرق عرض قائمة التدفقات النقدية للطريقة المباشرة أنها توضح بالتفصيل المتحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية، وبالتالي فهي تعتبر أكثر انسجاماً مع الغرض من اعداد قائمة التدفقات النقدية المتمثل في توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية خلال الفترة المعينة.¹

وأما فيما يخص الطريقة غير المباشرة فالميزة الأساسية لها تركز على الفرق بين صافي الدخل وصافي الدخل النقدي من النشاطات التشغيلية وتستخدم في ذلك العلاقات ما بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تحضير التدفقات النقدية، كما أنها تجعل مستخدم المعلومات المحاسبية أكثر قدرة على الربط بين صافي الدخل المحاسبي وبين التدفقات النقدية التشغيلية لأن عملية الحساب تبدأ برقم صافي الدخل المحاسبي وبذلك يكون مستخدم المعلومات المحاسبية في وضع أفضل لتقدير الربحية بالإضافة إلى أن تطبيق الطريقة غير المباشرة سيكون أقل تكلفة لأن كل البيانات المطلوبة للتسويات متاحة حالياً في السجلات المحاسبية.²

الفرع الثاني: عيوب قائمة التدفقات النقدية

بالرغم من الأهمية والدور الذي تؤديه قائمة التدفقات النقدية في عملية تقييم الوضعية والأداء المالي للمؤسسة، إلا أنها لا تخلو من بعض النقصان، ومن أبرز الانتقادات الموجهة لهذه القائمة المالية أنها تعد في نهاية السنة المالية وتبين المركز النقدي للمؤسسة والسيولة المتوفرة لديها لمقابلة الالتزامات ولكنها تتجاهل توقيت التدفقات.³

ومن بين عيوب طرق عرض قائمة التدفقات النقدية للطريقة المباشرة هو أنها لا تفصح عن البنود المنفصلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاطات التشغيلية وبدلاً من ذلك فهي تفصح فقط عن النقدية المحصلة من النشاطات التشغيلية، كما أنها تحتاج لجهد إضافي لإعداد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية الأمر الذي قد يكون سبباً لعدم اعتبار هذه الطريقة مألوفة.⁴

وأما فيما يخص الطريقة غير المباشرة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، فهي لا توضح المتحصلات من العملاء والمتحصلات من الإيرادات الأخرى والمدفوعات للموردين وللعمال والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب، والصعوبة التي قد تواجه المستخدمين في فهم كيفية الوصول إلى التدفقات النقدية من العمليات.⁵

¹ - محمد سمير الصبان وآخرون، المحاسبة المالية المتوسطة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 340.

² - المرجع نفسه، ص 341.

³ - خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 130.

⁴ - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية

والعربية والخليجية والمصرية، الجزء الأول، كلية التجارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 162.

⁵ - كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 154.

خلاصة:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل نستنتج أن قائمة التدفقات النقدية تعد من القوائم المالية الحديثة مقارنة بباقي القوائم المالية الأخرى، حيث تركز دراستها على المدخلات والمخرجات النقدية للمؤسسة، كونها تستخدم من قبل الإدارة والمستثمرين والدائنين وذلك بغرض معرفة مكانة المؤسسة الاقتصادية وتوجهاتها المستقبلية.

ولقائمة التدفقات النقدية غرضين أساسيين هما : توضيح الموارد المالية التي تم توفيرها من الأنشطة الاستثمارية وتوفيرها لمعلومات مكملة للإفصاح عن التغيرات الحادثة في باقي القوائم المالية، بالإضافة إلى أن قائمة التدفقات النقدية مكونة من ثلاثة أنشطة رئيسية وهي: الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية، وأن إعدادها يتم وفق طريقتين وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

الفصل الثالث:

دور قائمة التدفقات

النقدية في تقييم الأداء

المالي لشركة توزيع

الكهرباء والغاز

للمشرق

تمهيد:

من أجل تغطية جوانب الموضوع المدروس ومحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس المطروح وكذا مجموعة الأسئلة الفرعية ارتأينا تقديم دراسة تطبيقية تتعلق بجدول سيولة الخزينة ودوره في تقييم الأداء المالي في شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق، وسيتم عرض هذه الدراسة من خلال تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق وعرض هيكلها التنظيمي ثم تقييم الأداء المالي للشركة وفق قائمة التدفقات النقدية، من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: شركة توزيع الكهرباء والغاز - للشرق -

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق خلال الفترة (2012-

2016)

المبحث الأول: شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق

يعتبر قطاع الكهرباء والغاز من أهم القطاعات الحيوية التنموية للنهوض بالصناعة والحياة الاجتماعية، وبالتالي فإن الشركة الوطنية للكهرباء والغاز ووعيا منها لضرورة الكهرباء من خلال المسؤوليات الملقاة على عاتقها فإنها قطعت أشواطاً منذ نشأتها، والتي حققت فيها نتائج متواصلة وذلك لوجود عاملين أساسيين هما:

- حاجة السكان المتزايدة باستمرار؛
- حاجة القطاعات الاقتصادية (صناعة، فلاحية، خدمات) المتزايدة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمجمع سونلغاز

مرت مؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز في تطورها بعدة مراحل تتلخص فيما يلي¹:

1- مرحلة إنشاء الشركة العمومية لكهرباء وغاز الجزائر

تم في سنة 1947 إنشاء الشركة العمومية - كهرباء وغاز الجزائر اختصاراً بالرمز EGA لتحتمل نشاط الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر .

2- مرحلة إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز

بعد الاستقلال تكفلت الدولة الجزائرية المستقلة بالمؤسسة العمومية لكهرباء وغاز الجزائر إلى حين صدور رقم 69-59 المؤرخ في 26 جويلية 1969 والخاص بتسيير الكهرباء والغاز في الجزائر حيث تم تحويل المؤسسة العمومية لكهرباء وغاز الجزائر إلى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز - سونلغاز -

3- إعادة هيكلة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز

في سنة 1983 تمت إعادة هيكلة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز أين زودت بخمسة (05) شركات فرعية للأشغال المختصة وهي :

- كهرباء: الإنارة وإيصال الكهرباء؛

- كهرباء: التركيب والمنشآت الكهربائية؛

- قناغاز: انجاز شبكات نقل الغاز؛

- إيتريكيب: للتركيب الصناعي؛

- انارقا: مؤسسة انجاز المنشآت الأساسية وتضم أيضاً: AMC لصنع العدادات وأجهزة القياس و المراقبة.

4- تنظيم المجمع: يتكون مجمع سونلغاز من الشركة الأم وشركات مساهمة فيها وهي مزودة بأجهزة اجتماعية منصوص عليها في القانون رقم 02-01 المؤرخ في 2002 وهي :

¹ - مريم باي، السوق السندي وأشكاله تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز -، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص ص 243-244.

والغاز للشرق

- الجمعية العامة - مجلس الإدارة - الرئيس المدير العام رئاسة سونلغاز؛
- المديرية العامة والمديريات التنفيذية للشركة الأم .

5- تغيير الشكل القانوني للمؤسسة العمومية للكهرباء والغاز

في سنة 2002 تم تحويل المؤسسة العمومية للكهرباء والغاز إلى شركة ذات أسهم دون إنشاء شخصية معنوية جديدة لها وتقوم بواسطة فروعها بنشاطات نقل وتوزيع الغاز يقدر رأس مالها بمائة و خمسين مليار دينار جزائري (150.000.000.000) موزعة على مائة وخمسين ألف سهم (150000) و في سنة 2004 أصبحت سونلغاز شركة قابضة أو ما يعرف بالهولدينغ أي قسمت إلى فروع تضمن سيرورة نشاطها وهي :

- سونلغاز إنتاج الكهرباء (SPE)؛

- مسير شبكة نقل الغاز (GRTG)؛

- مسير شبكة نقل الكهرباء (GRTE).

وفي سنة 2006 تم إعادة هيكلة وظيفة التوزيع أين أوكلت إلى أربعة (04) فروع تتمركز على مستوى الجزائر الوسط الغرب الشرق وهي :

- سونلغاز توزيع الجزائر (SDA) وهي شركة متفرعة عن المجمع مند 2006 برأسمال يفوق 09 مليار دينار جزائري (9000.000.000) وتغطي نواحي العاصمة، بومرداس، تيبازة وتتمثل مهمة الشركة في الاستغلال والتسويق والتطوير والصيانة لشبكة الكهرباء والغاز .

- سونلغاز توزيع الوسط (SDC) انشأت هذه الشركة في جانفي 2006 برأسمال قدره خمسة عشر مليار دينار جزائري وتغطي مناطق البويرة، المسيلة، الجلفة، الاغواط، بسكرة، اليزي، ورقلة وفي سنة 2006 تم إعادة هيكلة وظيفة التوزيع أصبحت تشمل كذلك تيزي وزو، غرداية، تمنراست حيث تتولى تسيير 1200958 زبونا في مجال الكهرباء و 389410 زبونا في مجال الغاز .

- سونلغاز توزيع الغرب (SDO) هي شركة مساهمة وفرع في مجموعة سونلغاز من 1 ديسمبر 2006 برأسمال قدره خمسة وعشرون مليار دينار جزائري (25.000.000.000) وتغطي هذه الشركة عمليا كافة مناطق الغرب الجزائري .

- سونلغاز توزيع الشرق (SDE): هي شركة مساهمة وفرع في مجمع سونلغاز منذ جانفي 2006 برأسمال قدره أربعة وعشرون مليار دينار جزائري (24.000.000.000) يقع مقرها بقسنطينة وتغطي هذه الشركة عمليا كافة أنحاء الشرق الجزائري وتضم الولايات التالية : قسنطينة، ميلة، سطيف، جيجل، سكيكدة، بجاية، خنشلة، باتنة، أم البواقي، تبسة، قالمة، عنابة، سوق أهراس، مسيلة، برج بوعرييج، الطارف.

والغاز للشرق

المطلب الثاني: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق

تعد شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق أحد فروع مجمع سونلغاز وسنتطرق في مطلبنا هذا إلى مايلي¹:

1- لمحة عن شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق (SDE)

تم إنشاء مؤسسة سونلغاز توزيع الشرق - قسنطينة - في 01/01/2006 برأس مال اجتماعي يقدر ب: 24 مليار دينار، وتغطي عمليا جميع أنحاء الشرق الجزائري.

1-1- مهامها ومقرها: وتتمثل مهامها الرئيسية في:

استغلال، صيانة وتطوير شبكات توزيع الكهرباء والغاز، حسب المعايير المعتمدة من جانب:

- الأمان؛

- الايصال وتسيير الزبائن الجدد؛

- ضمان استمرارية وجودة الخدمات بأقل التكاليف.

ويتواجد مقر هذه المؤسسة ب 2 شارع ريموند بيشار قسنطينة.

1-2- المديرية الجهوية ومميزاتها

تضم ستة عشر ولاية من شرق الوطن، حيث تضم تسعة عشر مديريةية جهوية بمعدل واحدة بكل ولاية ما عدا قسنطينة، سطيف وعنابة التي تحوي كل منها اثنتين.

وتتسم سونلغاز توزيع الشرق بالمزايا التالية:

- شبكة كهربائية يصل طولها الى: 88703 كم بتوتر منخفض ومتوسط؛

- شبكة غازية يصل طولها 13332 كم بضغط منخفض ومتوسط؛

- عدد الزبائن ب: HT/HP، MT/MP و BT/BP يصل إلى: 2963016 مشترك؛

- 82 مصلحة تجارية؛

- 4887 عون.

تظل سونلغاز توزيع الشرق هي الفرع الذي يحمل احتمالات مستقبلية هامة منها المشروعات لنظام سكاذا المصغر في سكيكدة وبجاية، وهو نظام القيادة عن بعد غير ممرکز شبكات التوزيع الكهربائي بهدف تحسين نوعية الخدمة وخفض نسب الخسائر.

1-1-3- المجلس الإداري

يضم اعضاء في المجلس وهم:

¹ -سمية مصباح، دور لوحة القيادة في تحسين تسيير الموارد البشرية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز توزيع الشرق -قسنطينة-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص ص 151 155.

والغاز للشرق

- ممثل عن المجمع SDE؛

- ممثل عن وزارة الطاقة والمناجم؛

- ممثل عن الشركاء الاجتماعيين.

2- التنظيم العام لسونلغاز توزيع الشرق

يتمثل التنظيم العام لسونلغاز توزيع الشرق من خلال:

2-1- الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق SDE

بالنسبة لنظام المؤسسة اي الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للتوزيع فهو يضم:

- رئيس مدير عام (PDG)؛

- مديرية للمالية والمحاسبة؛

- مديرية للتجارة والتسويق؛

- دائرة للموارد البشرية؛

- مديرية تقنية للغاز؛

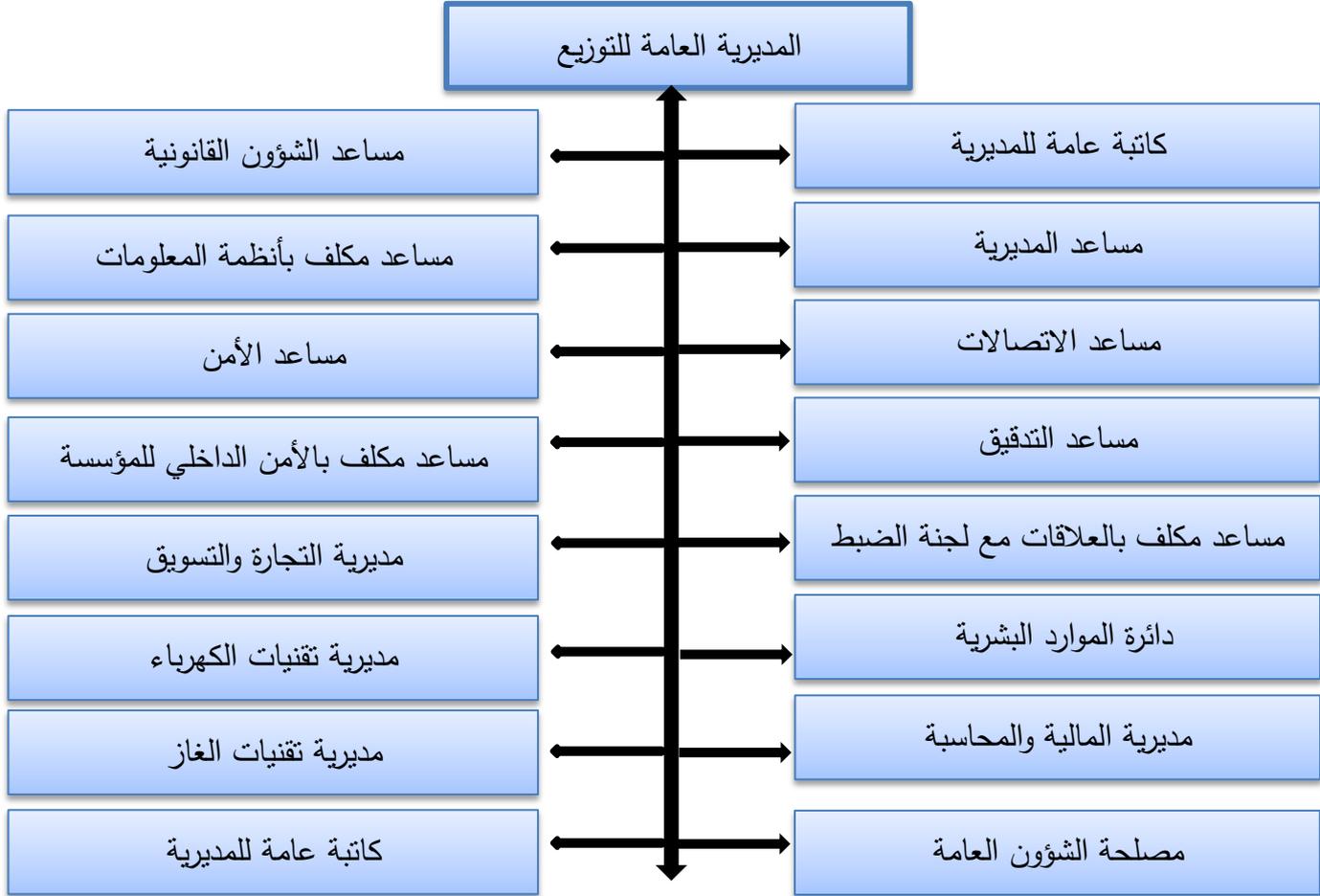
- مديرية تقنية للكهرباء؛

- مديرية للمنشآت الكبرى؛

- مساعد مكلف بالأمن الداخلي للمؤسسة.

بالإضافة الى بعض المصالح المساعدة الأخرى كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 3-1: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للتوزيع



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

2-2- المديرية الجهوية لسونلغاز توزيع الشرق:

تحصل مركز توزيع الشرق على كل الأدوات والأهلية التي تسمح له بأن يكون قادرا على المنافسة ويتمكن من مواجهة التحديات الجديدة المرتبطة بفتح سوق الطاقة والمنافسة خاصة في مجال المحاسبة والتسيير المالي.

هذه الاستقلالية المدعمة لمراكز التوزيع هي اختيار ناجم عن قيدين إضافيين:

- تطوير الكفاءات التقنية والمالية للمديرية عن طريق إعادة توزيع مسؤوليات اتخاذ القرار؛
- تأسيس نظام الامتياز التجاري (concessionnaire) أين يكون مركز التوزيع هو الوحدة القاعدية فيه.

- المهام الموكلة للمديرية الجهوية:

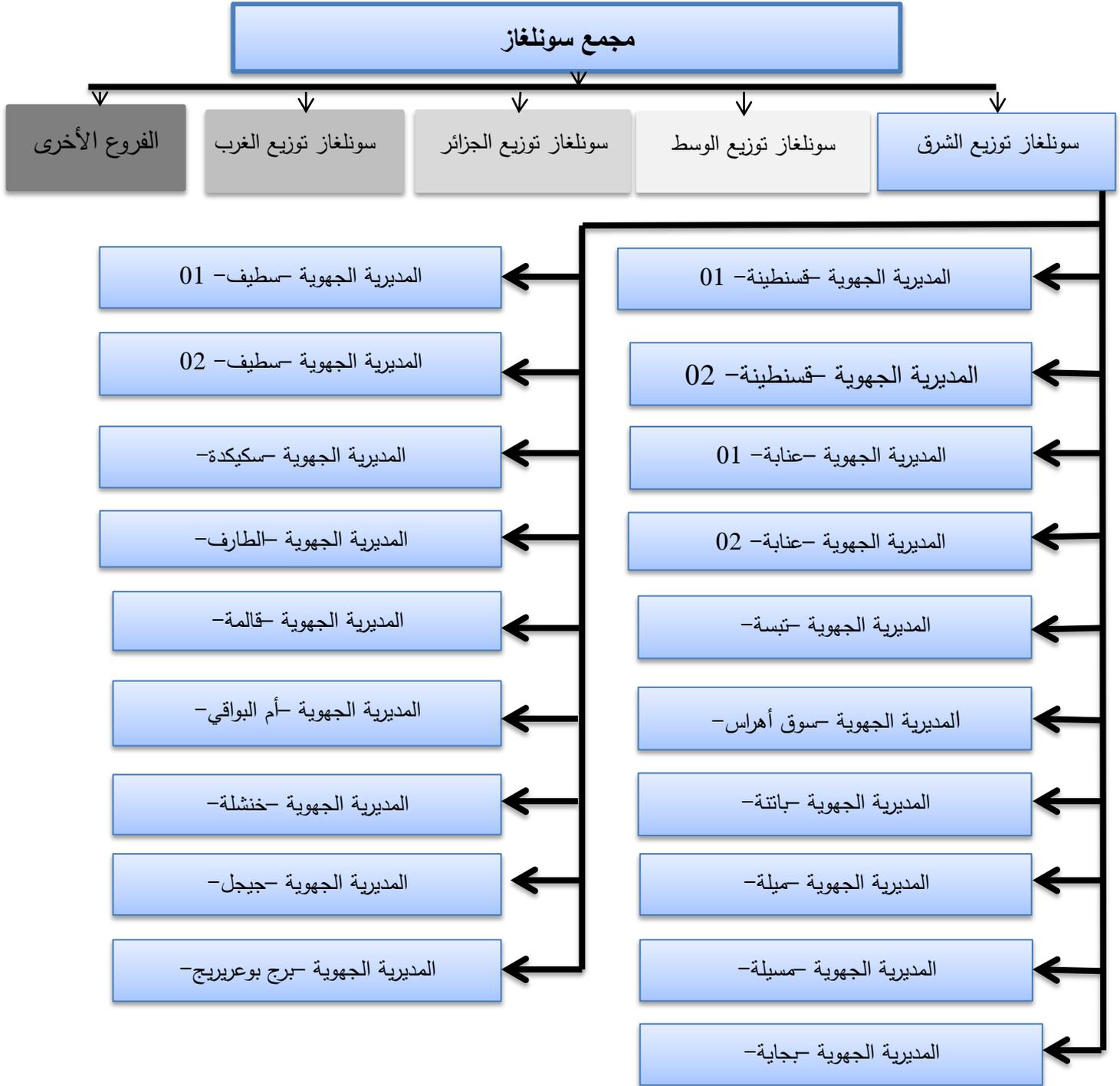
- أما بالنسبة للمهام الموكلة للمديرية الجهوية فهي:
- المساهمة في إعداد سياسة المديرية العامة في مجال:
- الخدمات المقدمة للزبائن؛
- تطوير المبيعات؛

والغاز للشرق

- تغطية أو استرجاع الديون.
 - تجسيد السياسة التجارية للمؤسسة ومراقبة تطبيقها؛
 - إرضاء في أحسن الظروف من التكلفة والآجال طلب التوصيل للزبائن توتر متوسط/توتر منخفض، ضغط متوسط/ضغط منخفض وتوفير النصح والمساندة؛
 - ضمان التسيير قيادة، استغلال وصيانة وتطوير الشبكات MT/BT و MP/BT والمنشآت الملحقة؛
 - إعداد ووضع حيز التنفيذ التطوير للإنشاء والصيانة والاستغلال للإنجازات؛
 - تحضير برامج الأشغال التي لها علاقة بهذه المهام ضمان التحكم في تنفيذها؛
 - ضمان تسيير وتطوير الموارد البشرية والإمكانيات المادية اللازمة لسير عمل المركز؛
 - ضمان أمن الأفراد والممتلكات التي هي في علاقة مع التوزيع؛
 - ضمان تمثيل سونلغاز على المستوى المحلي؛
 - تصميم وتنظيم الإعلام الموجه للجمهور والزيائن باستعمال الدعائم الملائمة:
 - مطويات؛
 - الملصقات؛
 - صحافة؛
 - إذاعة محلية؛
 - كتيبات.
 - وذلك بالاعتماد على السياسة المحددة للمؤسسة؛
 - المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية؛
 - اقتراح أفكار حول الإشهار والإعلام للزيائن بالاعتماد على الملاحظات المحلية؛
 - مراجعة العلاقات المحدودة مع وسائل الإعلام:
 - تلفاز؛
 - إذاعة؛
 - صحافة.
- والشكل الموالي يبين مختلف المديرية الجهوية التابعة لسونلغاز توزيع الشرق:

والغاز للشرق

الشكل 3-2: مختلف المديرية الجهوية لشركة سونلغاز توزيع الشرق



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق خلال الفترة 2012-2016.

خصص هذا المبحث لتحليل الوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق وذلك باستخدام مؤشرات التحليل المالي والنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها اتجاه مختلف المتعاملين وتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق باستخدام المؤشرات التقليدية

يمكن تقييم الوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز خلال الفترة 2012-2016 من خلال احتساب النسب الآتية:

أولاً: نسب السيولة : ونميز ثلاث نسب وهي:

1- نسبة السيولة العامة: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

وانطلاقاً من الميزانيات الختامية لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01): حساب نسبة السيولة العامة.

السنوات	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة السيولة العامة
2012	33993454820	93289331877	36%
2013	44683199404	127493552412	35%
2014	49257415552	125102913123	39%
2015	62131568006	151885843106	41%
2016	54907716631	148787920203	37%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة السيولة العامة منخفضة في جميع سنوات الدراسة (2012-2016)، وهذا يدل على أن الشركة غير قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ما سيؤدي الى تحقيق رأس مال عامل صافي سالب.

2- نسبة السيولة السريعة: وتحسب كالتالي:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم المتداولة.

وانطلاقاً من الميزانيات الختامية لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول التالي:

والغاز للهرق

الجدول رقم (03-02): حساب نسبة السيولة السريعة.

السنوات	الأصول المتداولة	المخزون	الفرق	الخصوم المتداولة	نسبة السيولة السريعة
2012	33993454820	12715621	33980739200	93289331877	36%
2013	44683199404	11996111	44671203292	127493552412	35%
2014	49257415552	71023881	49186391671	125102913123	39%
2015	62131568006	204194835	61927373171	151885843106	41%
2016	54907716631	328710174	54579006457	148787920203	37%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نسبة السيولة السريعة خلال سنوات الدراسة (2012-2016) منخفضة أيضا وهذا ما يؤكد على أن الشركة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل لأن أصولها المتداولة لم تستطع تغطية خصومها المتداولة.

2- نسبة السيولة الجاهزة: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = الأصول المتداولة النقدية / الخصوم المتداولة.

وانطلاقا من الميزانيات الختامية لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): حساب نسبة السيولة الجاهزة.

السنوات	الأصول المتداولة النقدية	الخصوم المتداولة	نسبة السيولة الجاهزة
2012	6078930927	93289331877	7%
2013	9873044529	127493552412	8%
2014	9142786265	125102913123	7%
2015	18654358980	151885843106	12%
2016	9327266465	148787920203	6%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول أعلاه تبين أن نسبة السيولة الجاهزة منخفضة جدا خلال فترة سنوات الدراسة (2012-2016) ما يدل على أن الشركة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

على ضوء ما تم حسابه من نسب السيولة لا يمكن الحكم على سيولة الشركة الا بعد احتساب المؤشرات الحديثة المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية التي سيتم توضيحها في مطلب الموالى.

ثانيا: نسب الربحية: ونميز نسبتي هامتين وهما:

1- نسبة صافي الربح إلى المبيعات: وتحسب وفق العلاقة التالية:

والغاز للهرق

نسبة صافي الربح إلى المبيعات = صافي الربح/ صافي المبيعات

وانطلاقاً من جدول حساب النتائج للشركة خلال الفترة (2012-2016) يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): حساب نسبة صافي الربح إلى المبيعات.

السنوات	صافي الربح	صافي المبيعات	نسبة صافي الربح إلى المبيعات
2012	-2404997822	65768996534	-4%
2013	-10084560242	69018235912	-15%
2014	-18991524308	73831255406	-26%
2015	-20251911775	79437689716	-25%
2016	-9944657364	92626267985	-11%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 02)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة صافي الربح إلى المبيعات سالبة في جميع سنوات الدراسة

(2012-2016) وهذا يدل على أن الشركة لم تتمكن من تحقيق ربح من مبيعاتها.

2- العائد على الاستثمار: ويحسب بالعلاقة التالية:

العائد على الاستثمار = صافي الربح/ إجمالي الأصول.

وانطلاقاً من الميزانيات و جدول حساب النتائج يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): حساب العائد على الاستثمار.

السنوات	صافي الربح	اجمالي الأصول	العائد على الاستثمار
2012	-2404997822	175816591762	-1%
2013	-10084560242	206377842584	-5%
2014	-18991524308	236884724876	-8%
2015	-20251911775	279265600357	-7%
2016	-9944657364	292152800374	-3%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 02)

من خلال الجدول يتضح أن النسبة سالبة في جميع سنوات الدراسة (2012-2016) وهذا راجع

لتحقيق الشركة خسارة ما يعني أن استثماراتها لم تحقق أرباح.

لا يمكن الحكم على ربحية الشركة من خلال هذه النسب الا بعد احتساب مؤشرات الربحية الخاصة

بالتدفقات النقدية.

ثالثاً: نسب المديونية: ونميز نسبتي:

1- نسبة المديونية الكاملة: وتحسب وفق العلاقة التالية:

والغاز للمرق

نسبة المديونية الكاملة = الأموال الخاصة/ إجمالي الديون

وانطلاقاً من الميزانيات الختامية لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): حساب نسبة المديونية الكاملة.

السنوات	الأموال الخاصة	ديون طويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	إجمالي الديون	نسبة المديونية الكاملة
2012	29027564449	53499695437	93289331877	146789027313	20%
2013	23893533965	54990756208	127493552412	182484308619	13%
2014	43032264161	68749547592	125102913123	193852460715	22%
2015	34436856562	92942900688	151885843106	244828743794	14%
2016	46973286387	96391593784	148787920203	245179513987	19%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هذه النسبة منخفضة في جميع سنوات الدراسة (2012-2016)

هذا ما يدل على أن الأموال الخاصة غير كافية لتغطية الديون.

2- نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/ ديون طويلة الأجل.

وانطلاقاً من الميزانيات الختامية لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-07): حساب نسبة الاستقلالية المالية.

السنوات	الأموال الخاصة	ديون طويلة الأجل	نسبة الاستقلالية المالية
2012	29027564449	53499695437	54%
2013	23893533965	54990756208	43%
2014	43032264161	68749547592	63%
2015	34436856562	92942900688	37%
2016	46973286387	96391593784	49%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب المتحصل عليها كبيرة جداً هذا ما يدل على أن أغلب أموال

الشركة ديون وبالتالي فالشركة تفتقد إلى الاستقلالية، لكنها قادرة على سداد ديونها طويلة الأجل ما يجعلها

تتمتع بملاءة مالية.

رابعاً: نسب النشاط: ونميز معدلين:

1- معدل دوران الذمم المدينة: ويحسب بالعلاقة التالية:

والغاز للهرق

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة / متوسط الذمم المدينة.

وانطلاقاً من الميزانيات وحساب النتائج لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): حساب معدل دوران الذمم المدينة.

السنوات	صافي المبيعات الآجلة	صافي المبيعات السنوية	الفترة	متوسط الذمم المدينة	معدل دوران الذمم المدينة
2012	22216780072	65768996534	360	182691657	121,60
2013	26158702785	69018235912	360	191717322	136,44
2014	29219895854	73831255406	360	205086820,6	142,47
2015	33459306610	79437689716	360	220660249,2	151,63
2016	38915810513	92626267985	360	257295188,8	151,24

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 02,01)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هذا المعدل يرتفع خلال جميع سنوات الدراسة (2012-2016)

وهذا يدل على السيولة عالية للذمم المدينة وهذا يبين أن الشركة تتميز بكفاءة في تحصيل ديونها.

2 - متوسط فترة التحصيل:

متوسط فترة التحصيل = $360 / \text{معدل دوران الذمم المدينة}$

الجدول رقم (03-09): حساب متوسط فترة التحصيل.

السنوات	الفترة	معدل دوران الذمم المدينة	متوسط فترة التحصيل
2012	360	121,6080714	2,96
2013	360	136,4441278	2,63
2014	360	142,4757367	2,52
2015	360	151,6326875	2,37
2016	360	151,2496626	2,38

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة السيولة للذمم المدينة عالية وهذا راجع لقصر فترة التحصيل

التي تفصل بين البيع بأجل وتحصيل الثمن نقدا علما أن فترة التحصيل هي 15 يوما لدى شركة توزيع

الكهرباء والغاز.

خامسا: مؤشرات التوازن المالي: وتتمثل فيما يلي:

1- رأس المال العامل الصافي الاجمالي: ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي الاجمالي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

والغاز للهرق

وانطلاقاً من الميزانيات الختامية لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-10): حساب رأس المال العامل الصافي الاجمالي.

السنوات	رؤوس الأموال الخاصة	خصوم غير جارية	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الصافي الاجمالي
2012	29027564449	53499695437	82527259885	141823136942	-59295877057
2013	23893533965	54990756208	78884290172	161694643180	-82810353008
2014	43032264161	68749547592	111781811752	187627309324	-75845497571
2015	34436856562	92942900688	127379757250	217134032350	-89754275100
2016	46973286387	96391593784	143364880171	237245083743	-93880203572

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هذا المؤشر سالب في جميع سنوات الدراسة (2012-2016) وهذا يعني أن الموارد الدائمة للشركة غير كافية لتغطية استخدماتها الدائمة ويرجع هذا إلى الزيادة الكبيرة في حجم استثماراتها الثابتة مقارنة بالزيادة البطيئة في مواردها الدائمة.

2- مؤشر الخزينة: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}.$$

وبالاعتماد على الميزانيات الختامية لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-11): حساب مؤشر الخزينة.

السنوات	خزينة الأصول	خزينة الخصوم	الخزينة الصافية
2012	6078930927	9144365	6069786562
2013	9873044529	4892618	9868151912
2014	9142786266	5081487	9137704779
2015	18654358980	1655658	18652703322
2016	9327266465	287788	9326978677

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن خزينة الشركة موجبة في جميع سنوات الدراسة (2012-2016) وبالرغم من ذلك فالشركة لا تمتلك أموال مجمدة لأنها تعتمد على النقدية من المؤسسة الأم.

3- الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي: ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي = رأس المال العامل الصافي الاجمالي - الخزينة الصافية.

والغاز للشرق

وبالاعتماد على الميزانيات الختامية لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-12): حساب الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي.

السنوات	رأس المال العامل الصافي الاجمالي	خزينة الأصول	خزينة الخصوم	الخزينة الصافية	الاحتياج في رأس المال الصافي الاجمالي
2012	-59295877057	6078930927	9144365	6069786562	-65365663619
2013	-82810353008	9873044529	4892618	9868151912	-92678504920
2014	-75845497571	9142786266	5081487	9137704779	-84983202350
2015	-89754275100	18654358980	1655658	18652703322	-108406978422
2016	-93880203572	9327266465	287788	9326978677	-103207182249

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01).

من خلال الجدول يتضح أن هذا المؤشر سالب في جميع سنوات الدراسة (2012-2016) ما يعني

أن الشركة لم تكن قادرة على مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط.

المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق باستخدام

المؤشرات الحديثة

يمكن تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المؤشرات الحديثة التالية:

1- مؤشر القدرة على التمويل الذاتي: ويحسب بالعلاقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي = الفائض الاجمالي للاستغلال + المنتوجات العملياتية الأخرى - الأعباء

العملياتية الأخرى + منتوجات مالية - أعباء مالية - الضريبة على الأرباح.

وفقا للتوزيع غير المباشر وبالاعتماد على جدول حساب النتائج يمكن انجاز الجدول التالي:

الفصل الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق

الجدول رقم (03-13): حساب القدرة على التمويل الذاتي.

السنوات	الفائض الاجمالي للاستغلال	المنتجات العملية الأخرى	الأعباء العملية الأخرى	منتجات مالية	أعباء مالية	الضريبة على الأرباح	القدرة على التمويل الذاتي
2012	1060092574	2144473977	-351709711,3	13788,25	-51806777,1	0	360809682 8
2013	5318500176	2773153759	-822881222,1	0	-333318181	0	138914701 4
2014	1320987878	3129717194	-405834753,3	608195,78	-249647194	0	942407145 2
2015	1454843799	4219993760	-1422049909	47844999,4	-201027330	0	865752199 2
2016	4284279006	5069111999	-915552458,6	31311958,6	-142009624	0	187370703 4

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 02)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت قدرة تمويل ذاتي موجبة خلال سنة 2012 وهذا يدل على مدى كفاءة الشركة في التسيير، الا أن المؤسسة لم تستمر في تحقيق نتائج موجبة خلال السنوات الثلاثة الموالية وهذا راجع إلى تحقيق الشركة فائض اجمالي للاستغلال سالب، لتحقق في السنة الأخيرة قدرة تمويل ذاتي موجبة.

2- القيمة السوقية المضافة: وتحسب بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة الاجمالية للمؤسسة - اجمالي رأس المال المستثمر على أساس القيمة الدفترية.

ومن خلال الميزانيات يمكن انجاز الجدول التالي:

والغاز للهرق

الجدول رقم (03-14): حساب القيمة السوقية المضافة.

القيمة السوقية المضافة	رأس المال الصادر	القيمة الاجمالية للمؤسسة	السنوات
151816591762	24000000000	175816591762	2012
182377842584	24000000000	206377842584	2013
212884724876	24000000000	236884724876	2014
255265600357	24000000000	279265600357	2015
268152800374	24000000000	292152800374	2016

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01)

تبين معطيات الجدول أعلاه أن الشركة حققت قيمة سوقية مضافة موجبة في جميع سنوات الدراسة (2012-2016)، وهذا يدل على قدرة الشركة على ادارة مواردها.

3- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية.

وانطلاقا من قائمة التدفقات النقدية يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-15): حساب نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

السنوات	صافي التدفق النقدي التشغيلي	الاحتياجات النقدية الأساسية	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
2012	43553353673	28464556693	153%
2013	52131345051	29982271918	174%
2014	31342312006	65067441601	48%
2015	27057931809	77970280520	35%
2016	47386549316	71153504858	67%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 03)

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عالية جدا في السنتين الأوليتين وهذا يدل على أن الشركة قادرة على تلبية الاحتياجات النقدية الأساسية بواسطة التدفقات النقدية التشغيلية، لتعرف انخفاض ملحوظ في باقي سنوات الدراسة.

4- مؤشر النقدية التشغيلية:

ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

والغاز للهرق

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح

هذه النسبة غير موجودة بالشركة لأن النتيجة في حالة خسارة في فترة الدراسة.

5- العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي:

ويحسب بالعلاقة التالية:

العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول.

وبالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم (03-16): حساب العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي.

السنوات	صافي التدفق النقدي التشغيلي	مجموع الموجودات	العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي
2012	43553353673	175816591762	25%
2013	52131345051	206377842584	25%
2014	31342312006	236884724876	13%
2015	27057931809	279265600357	10%
2016	47386549316	292152800374	16%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 03)

يتضح من معطيات الجدول أعلاه أن معدل العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي يتراوح

بين 10% و 25% خلال فترة الدراسة وهذا يوضح أن قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية منخفضة.

6- العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي:

ويحسب بالعلاقة التالية:

العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية /

صافي المبيعات.

وبالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة وجدول حساب النتائج لسنوات الدراسة يمكن انجاز الجدول

التالي:

والغاز للشرق

الجدول رقم(03-17): حساب العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي.

السنوات	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	صافي المبيعات	العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي
2012	43553353673	65768996534	66%
2013	52131345051	69018235912	76%
2014	31342312006	73831255406	42%
2015	27057931809	79437689716	34%
2016	47386549316	92626267985	51%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم03)

تبين بيانات الجدول أعلاه أن العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي موجب خلال فترة الدراسة وهذا يدل على كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها الشركة في تحصيل النقدية، وهذا ما يؤكد النتائج المتوصل اليها من خلال احتساب نسب النشاط.

7- نسبة تغطية فوائد الديون:

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ فوائد الديون.

وبالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة يمكن انجاز الجدول التالي:

الجدول رقم(03-18): حساب نسبة تغطية فوائد الديون.

السنوات	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	فوائد الديون	نسبة تغطية فوائد الديون
2012	43553353673	39131863	1113
2013	52131345051	21841280	2387
2014	31342312006	21365755	1467
2015	27057931809	16846969	1606
2016	47386549316	18062687	2623

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق رقم03)

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أن نسبة تغطية فوائد الديون مرتفعة جدا خلال جميع سنوات الدراسة هذا ما يدل على قدرة التدفقات النقدية في تغطية فوائد الديون، لكون معاملات الشركة نقدية لأنها ذات طبيعة خدمتية.

خلاصة:

لقد تم في هذا الفصل التعرف على الوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق حيث قمنا بالتطرق إلى مجمع سونلغاز بصفة عامة وعلى سونلغاز للشرق بصفة خاصة من خلال تقديم الهيكل التنظيمي لها واعطاء صورة شاملة عنها، ثم عرض مختلف الكشوف المالية خلال الفترة (2012-2016) من خلال القيام بتحليل وتشخيص الوضع المالي للشركة باستخدام مؤشرات الأداء المالي والنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على الكشوف المالية التي بحوزتنا.

من خلال دراستنا للوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق نستخلص أن أهم نتيجة لها هي أنه لا يمكن الحكم على أداء الشركة من خلال النسب التقليدية فقط، وإنما حساب نسب تدفقات الخزينة ضروري أكثر لتفسير النسب التقليدية حيث أنه:

- لا يمكن الحكم على سيولة الشركة من خلال نسب السيولة فقط وإنما نحتاج أيضا إلى حساب نسبة كفاية التدفقات النقدية؛

- لا يمكن الحكم على ربحية الشركة من خلال نسب الربحية فقط وإنما نحتاج أيضا إلى حساب كل من مؤشر النقدية التشغيلية والعائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي؛

- لا يمكن الحكم على نشاط الشركة من خلال نسب النشاط فقط بل نحتاج لحساب العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي؛

- لا يمكن الحكم على مديونية الشركة من خلال نسب المديونية فقط وإنما نحتاج إلى حساب مؤشر تغطية فوائد الديون.

خاتمة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة يعد أمراً هاماً وضرورياً، حيث من خلاله يمكن مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة سلفاً، وذلك من خلال الاعتماد على أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة والتي تخص الجانب المالي، فمن خلال حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي يستطيع المحلل المالي تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة وتصحيح الاختلالات واتخاذ القرارات لتحسين الوضع المالي للمؤسسة.

وقد تم من خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، حيث تم الاعتماد في ذلك على مؤشرات الأداء المالي التقليدية منها والحديثة والتي تستخدم في قياس وتقييم الوضع المالي للمؤسسة من خلال تحليل البيانات المالية المستمدة من قوائمها المالية والتي من بينها قائمة التدفقات النقدية التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة خلال الفترة المالية، وبالتالي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أداء المؤسسة عن طريق المؤشرات المستخلصة من هذه القائمة.

نتائج الدراسة:

- لقد توصلنا من هذا البحث إلى عدة نتائج يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
- الأداء يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة؛
 - الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما المالية؛
 - مؤشرات تقييم الأداء المالي تساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وإعطاء صورة واضحة عنها؛
 - تعد قائمة التدفقات النقدية من أحدث القوائم المالية التي تختص بدراسة تدفق الأموال الداخلة والخارجة للمؤسسة؛
 - تعد قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين طريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة، وتعتبر الطريقة المباشرة الأكثر استخداماً في المؤسسات الاقتصادية؛
 - إن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات تساهم في تقييم سيولة وربحية المؤسسة بالإضافة إلى السياسات المتبعة قصد اتخاذ قرارات مناسبة مستقبلاً؛
 - المؤشرات التقليدية وحدها لا تكفي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية حيث يتم الاعتماد أيضاً على مؤشرات حديثة مستخرجة من قائمة التدفقات النقدية لتحديد مركز مالي أدق للمؤسسة؛
 - اتضح من خلال حساب النسب المتعلقة بالنشاط لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق أن الشركة تخلق تدفقات نقدية تشغيلية بنسب منخفضة، وهذا راجع لكونها شركة خدماتية؛
 - تبين من خلال حساب كل من المؤشرات التقليدية والحديثة المتعلقة بالربحية أن شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق لم تحقق أرباحاً خلال فترة الدراسة؛

- شركة سونلغاز للشرق لا تتمتع باستقلالية مالية لكنها تتمتع بملاءة مالية تجعلها تواجه ديونها طويلة الأجل؛

- في حالة حدوث عجز في خزينة شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق فإنها تلجأ للشركة الأم لسد هذا العجز.

التوصيات:

من خلال دراستنا نذكر جملة من التوصيات أهمها:

- التكوين المستمر للمحاسبين والمحللين الماليين لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق؛
- تكييف النظام المحاسبي المالي مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية السريعة في البيئة المؤسساتية وتكييفه مع طبيعة المؤسسة الجزائرية؛

- الاعتماد على المؤشرات الحديثة المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
وفي الأخير ومن خلال ما تقدم من نتائج تؤكد صحة الفرضية التي مفادها أن قائمة التدفقات النقدية تساهم في تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق، وذلك من خلال المؤشرات التي تم حسابها من قائمة التدفقات النقدية والاضافة التي قدمتها لتشخيص الوضعية المالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب العربية:

- 1- أسعد حميد العالي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
- 2- إلياس بن الساسي، يوسف القرشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 3- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
- 4- حسن الحسيني فلاح، الدوري مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، دار وائل، عمان، الأردن، 2000.
- 5- حسين الحريم، إدارة المنظمات، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 6- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 7- خالد جمال الجعرات، معايير تقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، الطبعة الأولى، دار إثراء، عمان، الأردن، 2008.
- 8- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 9- سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، الطبعة الأولى، دار الرياء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
- 10- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، الأردن، 2012.
- 11- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر.
- 12- طارق الحاج، فليح حسن، الاقتصاد الإداري، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 13- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية، منظور منهجي كامل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

- 14- عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009.
- 15- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الادارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
- 16- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 17- علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2009.
- 18- علي عباس، الادارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 19- فايز سليم حداد، الادارة المالية، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
- 20- فايز سليم حداد، قسم التمويل، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2009.
- 21- كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.
- 22- ماجدة العطية، ادارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- 23- مجيد الكرخي، الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 24- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007.
- 25- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 26- محمد سمير الصبان وآخرون، المحاسبة المالية المتوسطة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.
- 27- محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الادارة المالية، جمهورية مصر.
- 28- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم، دار الحامد، الأردن، 2010.
- 29- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الاعتراف والقياس والافصاح، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- 30- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجال القياس- العرض- الإفصاح، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.
- 31- مدحت محمد أبو نصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012.
- 32- مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 33- مليكة زغيب، مجلس معايير المحاسبة الدولي، المعيار المحاسبي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999.
- 34- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 35- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 36- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 37- مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- 38- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، الأردن، 2015.
- 39- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 40- وصفي الكساسبة، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 41- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2006، متضمنة معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات كما هي في 1 جانفي 2006، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2006.

ب- مذكرات التخرج:

- 42- أمارة محمد يحي عاصمي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2010.
- 43- بدره بن تومي، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية-، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013.
- 44- جاب الله الشريف، دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
- 45- حمزة ضويفي، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي مع دراسة ميدانية: لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 46- سمية مصباح، دور لوحة القيادة في تحسين تسيير الموارد البشرية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز توزيع الشرق -قسنطينة-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
- 47- سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008.
- 48- صابر عباسي، أثر التسيير على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 49- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2002.
- 50- عبد المالك زين، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة مجمع صيدال- وحدة الحراش- 2012-2013، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2014-2015.
- 51- عبد الناصر شحده السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية

- ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.
- 52- محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أطروحة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2002.
- 53- مريم باي، السوق السندي واشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز-، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
- 54- ميساء محمد سعد أبو تمام، مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين لمستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الابداعية على قائمة التدفق النقدي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الكويت، 2012-2013.
- ج- المجلات :
- 55- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- 56- صالح مرزاق، فتحة بوهرين، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
- 57- طه علي نايل، دور التدريب في تحسين كفاءة الأداء، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 97، جامعة الأنبار، 2013.
- 58- عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001.
- 59- هوارى سويبي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس الأداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010.
- د- الملتقيات :
- 60- السعيد بربش، نعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، ورقة، 2011-23 نوفمبر.

- 61- عبد الغني دادن، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005.
- 62- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني جامعة الوادي، 2013.

هـ - الموسوعات:

- 63- حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير اعداد التقارير المالية الدولية عرض البيانات المالية، الجزء 1، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 64- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الجزء 1، كلية التجارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

و - القوانين والمراسيم:

- 65- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

66- DICTIONARY EL MOUNGED, ENGLICHE ARABIC, SECOND EDITION, - LIBRARIES ORIENTOR, BEIRUT, 1997.

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-2016

BILAN ACTIF			Définitif		
ACTIF	note	brut 2012	amort 2012	2012	2011
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements					
Logiciels informatiques et assimilés		12 387 893,76	12 387 893,76	0,00	0,00
Autres immobilisations		1 579 933,94		1 579 933,94	1 579 933,94
Immobilisations corporelles					
Terrains		241 389 601,00		241 389 601,00	241 389 601,00
Agencements et aménagements		274 373 457,00	129 933 785,12	144 439 671,88	150 481 264,73
Constructions (Batiments et		3 890 311 869,87	1 766 725 884,87	2 123 585 985,00	2 192 901 542,54
Installations techniques, matériel		193 407 906 191,55	110 460 196 037,72	82 947 710 153,83	76 524 636 219,90
Autres immobilisations corporelles		22 425 430 987,82	10 691 888 232,09	11 733 542 755,73	8 418 132 847,54
Immobilisations en cours		43 094 620 438,67		43 094 620 438,67	38 215 280 761,24
Immobilisation en concession					
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence -					
Titres participations et créances		5 119 000,00		5 119 000,00	5 119 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non		6 070 896,77		6 070 896,77	5 925 230,10
Impôts différés actif		1 525 078 504,88		1 525 078 504,88	1 119 763 916,24
TOTAL ACTIF NON COURANT		264 884 268 775,26	123 061 131 833,56	141 823 136 941,70	126 875 210 317,23
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		33 050 177,14	20 334 556,57	12 715 620,57	9 353 924,47
Créances et emplois assimilés					
Clients		26 602 079 044,03	4 385 298 971,61	22 216 780 072,42	17 163 197 105,85
Créances sur sociétés du groupe		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		3 213 111 819,10	111 075 006,75	3 102 036 812,35	2 163 329 994,83
Impôts		2 383 677 002,36		2 383 677 002,36	0,00
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs		0,00		0,00	0,00
Trésorerie		6 097 332 901,38	18 401 974,72	6 078 930 926,66	5 344 667 727,81
compte transitoire**		199 314 385,80		199 314 385,80	18 984 559,15
TOTAL ACTIF COURANT		38 528 565 329,81	4 535 110 509,65	33 993 454 820,16	24 699 533 312,11
TOTAL GENERAL ACTIF		303 412 834 105,07	127 596 242 343,21	175 816 591 761,86	151 574 743 629,34

الملحق رقم 01: الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-2016

PASSIF	BILAN PASSIF		Définitif	
	not	2012	2011	
CAPITAUX PROPRES				
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		24 000 000 000,00	24 000 000 000,00	
Capital non appelé				
Primes et réserves		1 563 949 252,38	5 224 612 976,28	
Écart de réévaluation		4 935 316 560,36	4 935 316 560,36	
Résultat net		- 2 404 997 821,81	- 6 550 849 450,54	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		933 296 457,63	- 385 238 998,56	
compte de liaison**		0,00	0,00	
TOTAL CAPITAUX PROPRES		29 027 564 448,56	27 223 841 087,52	
PASSIFS NON COURANTS				
Emprunts et dettes financières		1 451 557 777,11	1 311 438 962,31	
Impôts (différés et provisionnés)		1 064 841 934,29	1 597 222 901,42	
Autres dettes non courantes				
Provisions et produits comptabilisés d'avance		50 983 295 725,17	46 169 518 429,54	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		53 499 695 436,57	49 078 180 293,27	
PASSIFS COURANTS				
Fournisseurs et comptes rattachés		25 091 790 544,97	17 806 427 579,90	
Impôts		1 498 002 556,48	1 735 632 143,29	
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		50 134 597 123,14	0,00	
Autres dettes		16 356 482 901,83	52 255 019 102,78	
Trésorerie passif		9 144 364,51	69 396 870,72	
compte transitoire**		199 314 385,80	130 821 826,59	
TOTAL PASSIFS COURANTS		93 289 331 876,73	71 997 297 523,28	
TOTAL GENERAL PASSIF		175 816 591 761,86	148 299 318 904,07	

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-2016

ACTIF	BILAN ACTIF			Définitif	
	note	brut 2013	amort 2013	2013	2012
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		12 440 973,76	12 387 893,76	53 080,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles		1 579 933,94		1 579 933,94	1 579 933,94
Immobilisations corporelles					
Terrains		241 378 492,64		241 378 492,64	241 389 601,00
Agencements et aménagements de terrains		274 373 457,00	135 902 588,86	138 470 868,14	144 439 671,88
Constructions (Batiments et ouvrages)		4 083 023 371,72	1 838 213 805,80	2 244 809 565,92	2 123 585 985,00
Installations techniques, matériel et outillage		209 331 836 203,17	116 000 598 090,13	93 331 238 113,04	82 947 710 153,83
Autres immobilisations corporelles		46 649 434 566,03	12 547 922 374,63	34 101 512 191,46	11 733 542 755,73
Immobilisations en cours		31 624 365 679,39		31 624 365 679,39	43 094 620 438,67
Immobilisation en concession					
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées		5 119 000,00		5 119 000,00	5 119 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		6 116 255,79		6 116 255,79	6 070 896,77
Impôts différés actif		0,00		0,00	1 525 078 504,88
TOTAL ACTIF NON COURANT		292 229 667 933,50	130 535 024 753,18	161 694 643 180,32	141 823 136 941,70
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		30 334 509,47	18 338 398,03	11 996 111,44	12 715 620,57
Créances et emplois assimilés					
Clients		29 677 879 431,32	3 519 176 646,03	26 158 702 785,29	22 216 780 072,42
Créances sur sociétés du groupe et associés		31 334 160,00		31 334 160,00	0,00
Autres débiteurs		6 997 986 170,00	120 973 647,72	6 877 012 522,28	3 102 036 812,35
Impôts		1 731 109 295,28		1 731 109 295,28	2 383 677 002,36
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers					
Trésorerie		9 896 023 376,76	22 978 847,43	9 873 044 529,33	6 078 930 926,66
compte transitoire**		0,00		0,00	199 314 385,80
TOTAL ACTIF COURANT		48 364 666 942,83	3 681 467 539,21	44 683 199 403,62	33 993 454 820,16
TOTAL GENERAL ACTIF		340 594 334 876,33	134 216 492 292,39	206 377 842 583,94	175 816 591 761,86

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-2016

PASSIF	BILAN PASSIF		Définitif	
	note	2013	2012	
CAPITAUX PROPRES				
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		24 000 000 000,00	24 000 000 000,00	
Capital non appelé				
Primes et réserves		1 563 949 252,38	1 563 949 252,38	
Écart de réévaluation		4 935 316 560,36	4 935 316 560,36	
Résultat net		- 10 084 560 241,77	- 2 404 997 821,81	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		3 478 828 393,54	933 296 457,63	
compte de liaison**		0,00	0,00	
TOTAL CAPITAUX PROPRES		23 893 533 964,51	29 027 564 448,56	
PASSIFS NON COURANTS				
Emprunts et dettes financières		1 576 239 299,20	1 451 567 777,11	
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	1 064 841 934,29	
Autres dettes non courantes				
Provisions et produits comptabilisés d'avance		53 414 516 908,56	50 983 295 725,17	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		54 990 756 207,76	53 499 695 436,57	
PASSIFS COURANTS				
Fournisseurs et comptes rattachés		39 529 546 682,81	25 091 790 544,97	
Impôts		1 790 897 291,84	1 498 002 556,48	
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		65 379 327 427,65	50 134 597 123,14	
Autres dettes		20 788 888 391,68	16 356 482 901,83	
Trésorerie passif		4 892 617,69	9 144 364,51	
compte transitoire**		0,00	199 314 385,80	
TOTAL PASSIFS COURANTS		127 493 552 411,67	93 289 331 876,73	
TOTAL GENERAL PASSIF		206 377 842 583,94	175 816 591 761,86	

الملحق رقم 01: الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-2016

ACTIF	BILAN ACTIF			Définitif	
	note	brut 2014	amort 2014	2014	2013
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		12 513 678,76	12 439 437,09	74 241,67	53 080,00
Autres immobilisations incorporelles		1 579 933,94		1 579 933,94	1 579 933,94
Immobilisations corporelles					
Terrains		241 378 492,64		241 378 492,64	241 378 492,64
Agencements et aménagements de terrains		274 373 457,00	141 869 413,46	132 504 043,54	138 470 868,14
Constructions (Batiments et ouvrages)		4 285 385 687,51	1 910 875 889,11	2 374 509 798,40	2 244 809 565,92
Installations techniques, matériel et		240 577 237 487,07	123 058 326 752,06	117 518 910 735,01	93 331 238 113,04
Autres immobilisations corporelles		33 092 754 771,96	13 258 697 517,45	19 834 057 254,51	34 101 512 191,46
Immobilisations en cours		47 512 652 031,28		47 512 652 031,28	31 624 365 679,39
Immobilisation en concession					
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées		5 455 000,00		5 455 000,00	5 119 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		6 187 792,53		6 187 792,53	6 116 255,79
Impôts différés actif		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		326 009 518 332,69	138 382 209 009,17	187 627 309 323,52	161 694 643 180,32
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		87 596 673,01	16 572 791,59	71 023 881,46	11 996 111,44
Créances et emplois assimilés					
Clients		32 865 931 102,90	3 646 035 248,82	29 219 895 854,08	26 158 702 785,29
Créances sur sociétés du groupe et		112 568 160,00		112 568 160,00	31 334 160,00
Autres débiteurs		9 019 102 169,45	136 821 785,48	8 882 280 383,97	6 877 012 522,28
Impôts		1 828 861 007,29		1 828 861 007,29	1 731 109 295,28
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers					
Trésorerie		9 168 571 008,30	25 784 742,72	9 142 786 265,58	9 873 044 529,33
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		53 082 630 120,95	3 825 214 568,57	49 257 415 552,38	44 683 199 403,62
TOTAL GENERAL ACTIF		379 092 148 453,64	142 207 423 577,74	236 884 724 875,90	206 377 842 583,94

الملحق رقم 01: الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-2016

BILAN PASSIF		Définitif	
PASSIF	note	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		24 000 000 000,00	24 000 000 000,00
Capital non appelé		38 237 307 694,39	0,00
Primes et réserves		1 563 949 252,38	1 563 949 252,38
Écart de réévaluation		4 935 316 560,36	4 935 316 560,36
Résultat net		- 18 991 524 308,21	- 10 084 560 241,77
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 6 712 785 038,38	3 478 828 393,54
compte de liaison**		0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		43 032 264 160,54	23 893 533 964,51
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 730 844 944,98	1 578 239 299,20
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		67 018 702 646,92	53 414 516 908,56
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		68 749 547 591,90	54 990 756 207,76
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		42 476 265 766,00	39 529 546 682,81
Impôts		1 639 118 165,68	1 790 897 291,84
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		54 779 867 467,86	65 379 327 427,65
Autres dettes		26 202 580 236,97	20 788 888 391,68
Trésorerie passif		5 081 486,95	4 892 617,69
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		125 102 913 123,46	127 493 552 411,67
TOTAL GENERAL PASSIF		236 884 724 875,90	206 377 842 583,94

الملحق رقم 01: الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-2016

ACTIF	BILAN ACTIF			Définitif	
	note	brut 2015	amort 2015	2015	2014
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		12 513 678,78	12 481 365,42	32 313,34	74 241,67
Autres immobilisations incorporelles		1 579 933,94		1 579 933,94	1 579 933,94
Immobilisations corporelles					
Terrains		313 248 731,65		313 248 731,65	241 378 492,64
Agencements et aménagements de		274 373 457,00	147 836 238,13	126 537 218,87	132 504 043,54
Constructions (Batiments et ouvrages)		4 293 863 757,51	1 983 854 215,91	2 310 009 541,60	2 374 509 798,40
Installations techniques, matériel et		262 743 046 940,01	130 518 048 681,08	132 224 998 258,93	117 518 910 735,01
Autres immobilisations corporelles		38 339 146 239,38	14 386 754 199,76	23 952 392 039,62	19 834 057 254,51
Immobilisations en cours		58 193 559 069,88		58 193 559 069,88	47 512 652 031,28
Immobilisation en concession					
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances		5 455 000,00		5 455 000,00	5 455 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non		6 220 242,53		6 220 242,53	6 187 792,53
TOTAL ACTIF NON COURANT		364 183 007 050,66	147 048 974 700,30	217 134 032 350,36	187 627 309 323,52
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		219 891 617,05	15 696 782,06	204 194 834,99	71 023 881,48
Créances et emplois assimilés					
Clients		36 973 478 215,20	3 514 171 605,41	33 459 306 609,79	29 219 895 854,08
Créances sur sociétés du groupe et		112 568 160,00		112 568 160,00	112 568 160,00
Autres débiteurs		9 042 733 582,78	154 574 689,32	8 888 158 893,44	8 882 280 383,97
Impôts		812 980 528,25		812 980 528,25	1 828 861 007,28
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers					
Trésorerie		18 680 095 705,61	25 736 725,83	18 654 358 979,78	9 142 786 265,58
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		65 841 747 808,87	3 710 179 802,62	62 131 568 006,25	49 257 415 552,38
TOTAL GENERAL ACTIF		430 024 754 859,53	150 759 154 502,92	279 265 600 356,61	236 884 724 875,90

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-2016

BILAN PASSIF		Définitif	
PASSIF	note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		24 000 000 000,00	24 000 000 000,00
Capital non appelé		49 217 625 869,52	38 237 307 694,36
Primes et réserves		1 563 949 252,36	1 563 949 252,36
Écart de réévaluation		4 935 316 560,36	4 935 316 560,36
Résultat net		- 20 251 911 774,85	- 18 991 524 308,21
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 25 028 123 345,19	- 6 712 785 038,36
compte de liaison**		0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		34 436 856 562,22	43 032 264 160,54
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 912 202 321,13	1 730 844 944,98
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		91 030 698 366,83	67 018 702 646,92
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		92 942 900 687,96	68 749 547 591,90
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		43 327 418 370,03	42 476 265 766,00
Impôts		1 434 004 407,07	1 639 118 165,68
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		78 634 145 604,00	54 779 867 467,86
Autres dettes		28 488 619 067,14	26 202 580 236,97
Trésorerie passif		1 655 658,19	5 081 486,93
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		151 885 843 106,43	125 102 913 123,46
TOTAL GENERAL PASSIF		279 265 600 356,61	236 884 724 875,90

الملحق رقم 01: الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-2016

ACTIF	BILAN ACTIF			Provisoire	
	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		12 867 518,76	12 525 258,20	342 260,56	32 313,34
Autres immobilisations incorporelles		1 579 933,94		1 579 933,94	1 579 933,94
Immobilisations corporelles					
Terrains		418 841 966,02		418 841 966,02	313 248 731,65
Agencements et aménagements de		337 621 314,84	155 176 379,59	182 444 935,25	126 537 218,87
Constructions (Batiments et ouvrages		6 884 750 639,95	2 092 631 770,55	4 792 118 869,40	2 310 009 541,60
Installations techniques, matériel et		308 144 976 691,68	140 009 794 023,26	168 135 182 668,42	132 224 998 258,93
Autres immobilisations corporelles		35 993 142 418,44	15 256 117 592,95	20 737 024 825,49	23 952 392 039,62
Immobilisations en cours		42 965 873 041,86		42 965 873 041,86	58 193 559 069,88
Immobilisation en concession					
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées		5 455 000,00		5 455 000,00	5 455 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non		6 220 242,53		6 220 242,53	6 220 242,53
TOTAL ACTIF NON COURANT		394 771 328 768,02	157 526 245 024,55	237 245 083 743,47	217 134 032 350,36
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		337 543 556,13	8 833 382,42	328 710 173,71	204 194 834,99
Créances et emplois assimilés					
Clients		41 811 230 801,62	2 895 420 288,78	38 915 810 512,84	33 459 306 609,75
Créances sur sociétés du groupe et		112 568 160,00		112 568 160,00	112 568 160,00
Autres débiteurs		4 049 172 095,18	165 445 996,01	3 883 726 099,17	8 888 158 893,44
Impôts		2 339 635 220,27		2 339 635 220,27	812 980 528,25
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers					
Trésorerie		9 357 251 768,18	29 985 303,64	9 327 266 464,54	18 654 358 979,78
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		58 007 401 601,38	3 099 684 970,85	54 907 716 630,53	62 131 568 006,25
TOTAL GENERAL ACTIF		452 778 730 369,40	160 625 929 995,40	292 152 800 374,00	279 265 600 356,61

الملحق رقم 01: الميزانيات الختامية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-2016

BILAN PASSIF		Provisoire	
PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		24 000 000 000,00	24 000 000 000,00
Capital non appelé		72 386 274 666,02	49 217 625 869,52
Primes et réserves		1 563 949 252,38	1 563 949 252,38
Écart de réévaluation		4 935 316 560,36	4 935 316 560,36
Résultat net		- 9 944 657 364,49	- 20 251 911 774,85
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 45 967 596 727,16	- 25 028 123 345,19
compte de liaison**		0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		46 973 286 387,11	34 436 856 562,22
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		2 283 907 508,64	1 912 202 321,13
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		94 107 686 275,65	91 030 698 366,83
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		96 391 593 784,29	92 942 900 687,96
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		41 671 956 663,48	43 327 418 370,03
Impôts		2 018 186 795,03	1 434 004 407,07
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		78 544 117 929,98	78 634 145 604,00
Autres dettes		26 553 371 026,40	28 488 619 067,14
Trésorerie passif		287 787,71	1 655 658,19
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		148 787 920 202,60	151 885 843 106,43
TOTAL GENERAL PASSIF		292 152 800 374,00	279 265 600 356,61

الملاحق

الملحق رقم 02: حساب النتائج حسب الطبيعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-

2016

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2012	2011
Ventes et produits annexes		65 768 996 534,18	0,00
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Production immobilisée		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		65 768 996 534,18	0,00
Achats consommés		- 36 790 381 305,86	0,00
Prestations fournies production energie et matériel		27 629 821 945,51	0,00
Prestations reçues production energie et matériel		- 27 629 821 945,51	0,00
Services extérieures et autres consommations		- 18 426 404 168,67	0,00
Prestations fournies services		11 163 853 089,56	0,00
Prestations reçues services		- 11 163 853 089,56	0,00
II - Consommation de l'exercice		- 55 216 785 474,53	0,00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		10 552 211 059,65	0,00
Charges de personnel		- 8 333 711 569,36	0,00
Prestations fournis ou reçues personnel		0,00	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 1 158 406 916,17	0,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 060 092 574,12	0,00
Autres produits opérationnels		2 144 473 977,01	0,00
Autres charges opérationnelles		- 351 709 711,26	0,00
Autres Prestations fournis		30 741 938,14	0,00
Autres Prestations reçues		- 30 741 938,14	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 7 089 307 473,27	0,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		945 550 244,64	0,00
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 74 990 733,88	0,00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		74 990 733,88	0,00
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 115 537 599,90	0,00
Prestations fournies sect. auxiliaires		115 537 599,90	0,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 3 290 900 388,76	0,00
Produits financiers		13 788,25	0,00
Charges financières		- 51 806 777,07	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 51 792 988,82	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 3 342 693 377,58	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	0,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		937 695 555,77	0,00
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		107 874 602 166,83	0,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 110 279 599 988,64	0,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 404 997 821,81	0,00
Eléments extraordinaires (produits)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
mardi 25 juillet			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 404 997 821,81	0,00

الملاحق

الملحق رقم 02: حساب النتائج حسب الطبيعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق

2016-2012

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2013	2012
Ventes et produits annexes		69 018 235 911,57	65 768 996 534,18
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Production immobilisée		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		69 018 235 911,57	65 768 996 534,18
Achats consommés		- 43 478 356 141,60	- 36 790 381 305,86
Prestations fournies production energie et matériel		28 700 550 872,13	27 629 821 945,51
Prestations reçues production energie et matériel		- 28 700 550 872,13	- 27 629 821 945,51
Services extérieures et autres consommations		- 19 264 231 587,37	- 18 426 404 168,67
Prestations fournies services		11 672 008 142,86	11 163 853 089,56
Prestations reçues services		- 11 672 008 142,86	- 11 163 853 089,56
II - Consommation de l'exercice		- 62 742 587 728,97	- 55 216 785 474,53
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		6 275 648 182,60	10 552 211 059,65
Charges de personnel		- 10 383 963 411,29	- 8 333 711 569,36
Prestations fournis ou reçues personnel		0,00	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 1 210 184 947,64	- 1 158 406 916,17
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 5 318 500 176,33	1 060 092 574,12
Autres produits opérationnels		2 773 153 759,20	2 144 473 977,01
Autres charges opérationnelles		- 822 881 222,05	- 351 709 711,26
Autres Prestations fournis		0,00	30 741 938,14
Autres Prestations reçues		0,00	- 30 741 938,14
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de		- 8 573 350 038,75	- 7 089 307 473,27
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 190 335 617,24	945 550 244,64
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 81 177 292,52	- 74 990 733,88
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		81 177 292,52	74 990 733,88
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 117 971 815,28	- 115 537 599,90
Prestations fournies sect. auxiliaires		117 971 815,28	115 537 599,90
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 9 751 242 060,69	- 3 290 900 388,76
Produits financiers		0,00	13 788,25
Charges financières		- 333 318 181,08	- 51 806 777,07
Prestations reçues frais financiers		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 333 318 181,08	- 51 792 988,82
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		- 10 084 560 241,77	- 3 342 693 377,58
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0,00	937 695 555,77
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		114 553 433 410,80	107 874 602 166,83
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 124 637 993 652,57	- 110 279 599 988,64
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES		- 10 084 560 241,77	- 2 404 997 821,81
Eléments extraordinaires (produits)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
mardi 25 juillet			2
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 10 084 560 241,77	- 2 404 997 821,81

الملحق رقم 02: حساب النتائج حسب الطبيعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-

2016

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2014	2013
Ventes et produits annexes		73 831 255 406,08	69 018 235 911,57
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Production immobilisée		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		73 831 255 406,08	69 018 235 911,57
Achats consommés		- 53 290 760 297,98	- 43 478 356 141,60
Prestations fournies production energie et matériel		49 254 973 155,90	28 700 550 872,13
Prestations reçues production energie et matériel		- 49 254 973 155,90	- 28 700 550 872,13
Services extérieures et autres consommations		- 22 112 386 717,39	- 19 264 231 587,37
Prestations fournies services		15 524 857 770,16	11 672 008 142,86
Prestations reçues services		- 15 524 857 770,16	- 11 672 008 142,86
II - Consommation de l'exercice		- 75 403 147 015,37	- 62 742 587 728,97
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 1 571 891 609,29	6 275 648 182,60
Charges de personnel		- 10 317 526 231,24	- 10 383 963 411,29
Prestations fournis ou reçues personnel		0,00	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 1 320 460 948,37	- 1 210 184 947,64
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 13 209 878 788,90	- 5 318 500 176,33
Autres produits opérationnels		3 129 717 193,89	2 773 153 759,20
Autres charges opérationnelles		- 405 834 753,30	- 822 881 222,05
Autres Prestations fournis		0,00	0,00
Autres Prestations reçues		0,00	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 9 093 631 987,18	- 8 573 350 038,75
Reprise sur pertes de valeur et provisions		837 143 025,69	2 190 335 617,24
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 79 535 307,96	- 81 177 292,52
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		79 535 307,96	81 177 292,52
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 124 036 645,36	- 117 971 815,28
Prestations fournies sect. auxiliaires		124 036 645,36	117 971 815,28
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 18 742 485 309,80	- 9 751 242 060,69
Produits financiers		608 195,78	0,00
Charges financières		- 249 647 194,19	- 333 318 181,08
prestations fournies frais financiers		1 601 010,00	0,00
Prestations reçues frais financiers		- 1 601 010,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 249 038 998,41	- 333 318 181,08
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		- 18 991 524 308,21	- 10 084 560 241,77
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		142 783 729 563,59	114 553 433 410,80
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 161 775 253 871,80	- 124 637 993 652,57
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES		- 18 991 524 308,21	- 10 084 560 241,77
Eléments extraordinaires (produits)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
Charges est Produits hors exploitation reçues		- 121 353 975,96	0,00
mardi 25 juillet			2
Charges est Produits hors exploitation fournis	272	121 353 975,96	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 18 991 524 308,21	- 10 084 560 241,77

الملاحق

الملحق رقم 02: حساب النتائج حسب الطبيعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-

2016

COMPTÉ DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2015	2014
Ventes et produits annexes		79 437 689 716,30	73 831 255 406,08
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Production immobilisée		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		79 437 689 716,30	73 831 255 406,08
Achats consommés		- 57 474 835 257,35	- 53 290 760 297,98
Prestations fournies production energie et matériel		54 066 960 073,35	49 254 973 155,90
Prestations reçues production energie et matériel		- 54 066 960 073,35	- 49 254 973 155,90
Services extérieures et autres consommations		- 23 462 934 815,55	- 22 112 386 717,39
Prestations fournies services		17 640 243 344,40	15 524 857 770,16
Prestations reçues services		- 17 640 243 344,40	- 15 524 857 770,16
II - Consommation de l'exercice		- 80 937 770 072,90	- 75 403 147 015,37
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		- 1 500 080 356,60	- 1 571 891 609,29
Charges de personnel		- 11 642 521 421,65	- 10 317 526 231,24
Prestations fournis ou reçues personnel		0,00	
Impôts, taxes et versements assimilés		- 1 405 836 212,51	- 1 320 460 948,37
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 14 548 437 990,76	- 13 209 878 788,90
Autres produits opérationnels		4 219 993 759,55	3 129 717 193,89
Autres charges opérationnelles		- 1 422 049 909,11	- 405 834 753,30
Autres Prestations fournis		4 860 171,78	0,00
Autres Prestations reçues		- 4 860 171,78	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de		- 10 030 210 807,55	- 9 093 631 987,18
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 681 975 504,02	837 143 025,69
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	- 79 535 307,96
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	79 535 307,96
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 136 904 936,24	- 124 036 645,36
Prestations fournies sect. auxiliaires		136 904 936,24	124 036 645,36
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 20 098 729 443,85	- 18 742 485 309,80
Produits financiers		47 844 999,36	608 195,78
Charges financières		- 201 027 330,36	- 249 647 194,19
prestations fournies frais financiers		0,00	1 601 010,00
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 1 601 010,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 153 182 331,00	- 249 038 998,41
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		- 20 251 911 774,85	- 18 991 524 308,21
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		157 236 528 922,34	142 783 729 563,59
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 177 488 440 697,19	- 161 775 253 871,80
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES		- 20 251 911 774,85	- 18 991 524 308,21
Charges est Produits hors exploitation reçues		- 23 748 255,00	- 121 353 975,96
Charges est Produits hors exploitation fournis		23 748 255,00	121 353 975,96
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
mardi 25 juillet			2
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 20 251 911 774,85	- 18 991 524 308,21

الملحق رقم 02: حساب النتائج حسب الطبيعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق 2012-

2016

COMPTÉ DE RESULTAT PAR NATURE		Provisoire	
	note	2016	2015
Ventes et produits annexes		92 626 267 985,04	79 437 689 716,30
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Production immobilisée		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		92 626 267 985,04	79 437 689 716,30
Achats consommés		- 59 799 321 654,18	- 57 474 835 257,35
Prestations fournies production energie et matériel		55 539 117 012,08	54 066 960 073,35
Prestations reçues production energie et matériel		- 55 539 117 012,08	- 54 066 960 073,35
Services extérieures et autres consommations		- 24 545 640 688,43	- 23 462 934 815,55
Prestations fournies services		17 431 588 832,04	17 640 243 344,40
Prestations reçues services		- 17 431 588 832,04	- 17 640 243 344,40
II - Consommation de l'exercice		- 84 344 962 342,61	- 80 937 770 072,90
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		8 281 305 642,43	- 1 500 080 356,60
Charges de personnel		- 10 898 613 982,50	- 11 642 521 421,65
Prestations fournis ou reçues personnel		0,00	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 1 666 970 665,83	- 1 405 836 212,51
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 4 284 279 005,90	- 14 548 437 990,76
Autres produits opérationnels		5 069 111 998,93	4 219 993 759,55
Autres charges opérationnelles		- 915 552 458,61	- 1 422 049 909,11
Autres Prestations fournis		0,00	4 860 171,78
Autres Prestations reçues		0,00	- 4 860 171,78
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de		- 11 206 162 473,10	- 10 030 210 807,55
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 502 922 239,60	1 681 975 504,02
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 133 710 665,99	- 136 904 936,24
Prestations fournies sect. auxiliaires		133 710 665,99	136 904 936,24
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 9 833 959 699,08	- 20 098 729 443,85
Produits financiers		31 311 958,55	47 844 999,36
Charges financières		- 142 009 623,96	- 201 027 330,36
VI - RESULTAT FINANCIER		- 110 697 665,41	- 153 182 331,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		- 9 944 657 364,49	- 20 251 911 774,85
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		172 334 030 692,23	157 236 528 922,34
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 182 278 688 056,72	- 177 488 440 697,19
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES		- 9 944 657 364,49	- 20 251 911 774,85
Charges est Produits hors exploitation reçues		0,00	- 23 748 255,00
Charges est Produits hors exploitation fournis		0,00	23 748 255,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 9 944 657 364,49	- 20 251 911 774,85

الملحق رقم 03: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) 2012-2016

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)		Définitif	
	note	2012	2011
Flux de trésorerie net provenant des activités			
Encaissements reçus des clients		71 138 414 969,36	0,00
Autres encaissements		870 178 761,25	0,00
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		23 129 720 505,94	0,00
Autres décaissements		3 093 983 229,99	0,00
Intérêts et autres frais financiers payés		39 131 863,18	0,00
Impôts sur les résultats payés		0,00	0,00
Autres impôts payés		2 201 721 093,42	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		43 544 037 038,08	0,00
Éléments extraordinaires		9 316 634,81	0,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		9 316 634,81	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités		43 553 353 672,89	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou		17 848 649 014,80	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou		50 026 374,58	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		80 482 526,38	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés		3 212,41	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités		- 17 718 136 901,43	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		159 025 023,20	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		45 921 929,48	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe		106 488 793 427,00	0,00
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		129 979 508 408,90	0,00
inter-unité encaissements		101 592 507 826,86	0,00
inter-unité décaissements		103 209 084 628,06	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de		- 24 994 188 689,38	0,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et			
Écarts dus à des erreurs de comptabilisation		24 344 213,57	0,00
		816 683 868,51	0,00
Variation de trésorerie de la période		5 271 504 668,36	0,00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		6 088 188 536,87	5 271 504 668,36
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		816 683 868,51	5 271 504 668,36
Variation de trésorerie de la période			

الملاحق رقم 03: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) 2012-2016

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)		Définitif	
	note	2013	2012
Flux de trésorerie net provenant des activités			
Encaissements reçus des clients		79 736 909 788,27	71 138 414 969,36
Autres encaissements		2 355 644 012,79	870 178 761,25
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		23 540 447 674,35	23 129 720 505,94
Autres décaissements		4 899 902 021,67	3 093 983 229,99
Intérêts et autres frais financiers payés		21 841 279,70	39 131 863,18
Impôts sur les résultats payés		0,00	0,00
Autres impôts payés		1 520 080 942,04	2 201 721 093,42
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		52 110 281 883,30	43 544 037 038,08
Éléments extraordinaires		21 063 167,88	9 316 634,81
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		21 063 167,88	9 316 634,81
Flux de trésorerie net provenant des activités		52 131 345 051,18	43 553 353 672,89
Flux de trésorerie net provenant des activités			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles		30 820 999 122,87	17 848 649 014,80
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou		432 570,12	50 026 374,58
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		85 590 447,87	80 482 526,38
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés		7 668,03	3 212,41
Flux de trésorerie net provenant des activités		- 30 734 968 436,85	- 17 718 136 901,43
Flux de trésorerie net provenant des activités de			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		131 750 526,23	159 025 023,20
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		28 006 384,89	45 921 929,48
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe		94 357 101 708,87	106 488 793 427,00
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		107 033 176 595,89	129 979 508 408,90
inter-unité encaissements		123 932 155 749,44	101 592 507 826,86
inter-unité décaissements		128 906 643 855,83	103 209 084 628,06
Flux de trésorerie net provenant des activités de		- 17 546 818 852,07	- 24 994 188 689,38
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et			
Écarts dû à des erreurs de comptabilisation		46 615 540,06	24 344 213,57
Variation de trésorerie de la période		3 802 942 222,20	816 683 868,51
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de		6 088 188 536,87	5 271 504 668,36
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		9 891 130 759,07	6 088 188 536,87
Variation de trésorerie de la période		3 802 942 222,20	816 683 868,51

الملحق رقم 03: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) 2016-2012

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)		Définitif	
	note	2014	2013
Flux de trésorerie net provenant des activités			
Encaissements reçus des clients		87 207 406 854,38	79 736 909 788,27
Autres encaissements		9 202 310 753,41	2 355 644 012,79
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		52 768 899 373,78	23 540 447 674,35
Autres décaissements		9 209 139 638,66	4 899 902 021,67
Intérêts et autres frais financiers payés		21 365 755,40	21 841 279,70
Impôts sur les résultats payés		0,00	0,00
Autres impôts payés		3 068 036 833,58	1 520 080 942,04
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		31 342 276 006,37	52 110 281 883,30
Éléments extraordinaires		36 000,00	21 063 167,88
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		36 000,00	21 063 167,88
Flux de trésorerie net provenant des activités		31 342 312 006,37	52 131 345 051,18
Flux de trésorerie net provenant des activités			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles		35 828 720 795,10	30 820 999 122,87
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou		676 214 300,32	432 570,12
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		146 645 196,39	85 590 447,87
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés		2 296,01	7 668,03
Flux de trésorerie net provenant des activités		- 35 005 859 002,38	- 30 734 968 436,85
Flux de trésorerie net provenant des activités de			
Encaissements suite à l'émission d'actions		- 81 234 000,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		143 815 131,47	131 750 526,23
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		61 346 478,09	28 006 384,89
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe		118 291 891 296,80	94 357 101 708,87
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		103 589 851 360,92	107 033 176 595,89
inter-unité encaissements		149 818 590 408,67	123 932 155 749,44
inter-unité décaissements		161 507 181 016,65	128 906 643 855,83
Flux de trésorerie net provenant des activités de		3 014 683 981,28	- 17 546 818 852,07
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et			
Écarts dû à des erreurs de comptabilisation		78 778 222,99	46 615 540,06
Variation de trésorerie de la période		- 727 641 237,72	3 802 942 222,20
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de		9 891 130 759,07	6 088 188 536,87
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de		9 163 489 521,35	9 891 130 759,07
Variation de trésorerie de la période		- 727 641 237,72	3 802 942 222,20

الملحق رقم 03: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) 2016-2012

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)		Définitif	
	note	2015	2014
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		97 670 839 627,78	87 207 406 854,38
Autres encaissements		7 357 372 702,05	9 202 310 753,41
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		62 234 864 811,37	52 768 899 373,78
Autres décaissements		12 361 010 338,75	9 209 139 638,66
Intérêts et autres frais financiers payés		16 846 969,43	21 365 755,40
Impôts sur les résultats payés		0,00	0,00
Autres impôts payés		3 357 558 400,85	3 068 036 833,58
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		27 057 931 809,43	31 342 276 006,37
Eléments extraordinaires		0,00	36 000,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	36 000,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		27 057 931 809,43	31 342 312 006,37
Flux de trésorerie net provenant des activités			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou		35 560 839 581,81	35 828 720 795,10
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou		124 308 913,89	676 214 300,32
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		27 398 095,11	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		617 949,82	0,00
Subventions d'investissement encaissées		21 480 797 465,54	146 645 196,39
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés		47 227 049,54	2 296,01
Flux de trésorerie net provenant des activités		- 13 935 286 298,13	- 35 005 859 002,38
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		0,00	- 81 234 000,00
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		179 321 485,43	143 815 131,47
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		18 888 378,24	61 346 478,09
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe		103 383 107 107,98	118 291 891 296,80
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		92 629 508 299,37	103 589 851 360,92
inter-unité encaissements		130 808 975 054,25	149 818 590 408,67
inter-unité décaissements		145 340 337 466,19	161 507 181 016,65
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 3 617 330 496,14	3 014 683 981,28
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi -			
Ecart dû à des erreurs de comptabilisation		- 9 635 510,91	78 778 222,99
Variation de trésorerie de la période		9 514 950 526,07	- 727 641 237,72
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		9 163 489 521,35	9 891 130 759,07
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		18 678 440 047,42	9 163 489 521,35
Variation de trésorerie de la période		9 514 950 526,07	- 727 641 237,72

الملحق رقم 03: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) 2016-2012

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)		Provisoire	
	note	2016	2015
Flux de trésorerie net provenant des activités			
Encaissements reçus des clients		112 537 132 216,08	97 670 839 627,78
Autres encaissements		6 002 921 958,38	7 357 372 702,05
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		59 764 648 810,66	62 234 864 811,37
Autres décaissements		7 296 153 257,25	12 361 010 338,75
Intérêts et autres frais financiers payés		18 082 686,90	16 846 969,43
Impôts sur les résultats payés		0,00	0,00
Autres impôts payés		4 074 620 103,21	3 357 558 400,85
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		47 386 549 316,44	27 057 931 809,43
Éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités		47 386 549 316,44	27 057 931 809,43
Flux de trésorerie net provenant des activités			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles		37 948 624 041,17	35 560 839 581,81
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles		1 198 080,00	124 308 913,89
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		0,00	27 398 095,11
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		27 398 095,11	617 949,82
Subventions d'investissement encaissées		555 753 639,34	21 480 797 465,54
Dividendes et quote-part de résultats reçus		1 227 342,23	0,00
Autres produits financiers encaissés		30 084 616,32	47 227 049,54
Flux de trésorerie net provenant des activités		- 37 332 962 268,17	- 13 935 286 298,13
Flux de trésorerie net provenant des activités de			
Encaissements suite à l'émission d'actions		0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		368 916 720,56	179 321 485,43
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		12 065 162,00	18 888 378,24
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe		103 059 733 730,79	103 363 107 107,98
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		112 808 553 865,88	92 629 508 299,37
Inter-unité encaissements		167 048 251 445,82	130 808 975 054,25
Inter-unité décaissements		177 013 422 260,41	145 340 337 466,19
Flux de trésorerie net provenant des activités de		- 19 357 139 391,12	- 3 617 330 496,14
Incidences des variations des taux de change sur liquidités			
Écarts dus à des erreurs de comptabilisation		17 923 724,10	- 9 635 510,91
Variation de trésorerie de la période		- 9 321 476 066,95	9 514 950 526,07
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de		18 678 440 047,42	9 163 489 521,35
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de		9 356 963 980,47	18 678 440 047,42
Variation de trésorerie de la période		- 9 321 476 066,95	9 514 950 526,07

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق، ولمعالجة إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل الوضعية المالية للشركة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه لا يمكن الحكم على الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق من خلال حساب المؤشرات التقليدية فقط بل يجب حساب مؤشرات حديثة مستخرجة من قائمة التدفقات النقدية لإعطاء صورة دقيقة وواضحة عن الوضعية المالية للشركة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي، قائمة التدفقات

النقدية.

Summary:

this study aims to highlight the role of the cash flow statement in evaluating the financial performance of the Electricity and Gas Distribution Company in the East. In order to address the problem of the study, the analytical descriptive approach was adopted. The financial position of the company was analyzed during the period from 2012 to 2016.

A number of results have been reached. The most important of these results was that the financial performance of the East Electricity and Gas Distribution Company can not be judged solely by the calculation of traditional indicators. Rather, recent indicators derived from the cash flow statement should be calculated to give a clear and accurate picture of the financial position of the company.

Keywords: Financial Performance, Financial Performance Assessment, Financial Performance Indicators, Statement of Cash Flows.